

سوسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي
دراسات في إشكاليات التنمية والتحديث

الدكتور باقر سلمان النجار

الطبعة الأولى

١٩٩٩ م

دار الكنوز الأدبية

ص . ب : ٧٢٢٦ . ١١ بيروت . لبنان

لوحة الغلاف : للفنان الفوتغرافي

علي الكوفي

إلى أبنائي ...
سلمان ..وعيسى ..وأحمد
في محبتكم كان هذا اللقاء
المحتويات

الصفحة

المقدمة :

الفصل الأول : معضلة الانتلجسيا الخليجية

الفصل الثاني : القرية والتحول المجتمعي ...

الفصل الثالث : سوسولوجيا الجامعة في الخليج العربي ..

الفصل الرابع : أسواق العمل في الخليج العربي ...

الفصل الخامس: المدينة وسكانها ...

الفصل السادس: إنتاجية العمل في الخليج العربي ...

الخاتمة: الخليج في مواجهة التحديات القادمة ...

المقدمة

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي كتبت خلال العقد الماضي ونيف وهي في هذا تمثل رسداً لمجموعة من التحولات التي ضربت المنطقة خلال عقودها القليلة الماضية. وإن مثل العقد الماضي أي منذ الاجتياح العراقي للكويت . ومن أصعب العقود التي مرت على المنطقة . إذ كانت مستهدفة في كيانها السياسي وتطورها الاجتماعي والثقافي وربما في رفاها الاقتصادي أيضاً. وعلى الرغم من أننا لم نخبر إلا القليل من التحولات قادها فعل الاجتياح العراقي للكويت ، إلا أن تجاوزنا للكثير من مصاحباته وربما معضلاته ككيانات قطرية أو مجتمعية يتطلب كذلك قدراً من التحول في ذاتنا وفي الأسلوب والمنهج الذي ندير به حياتنا .

لقد جنحت الكثير من الدراسات العربية التي عالجت طبيعة البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتحولاتها بالمنطقة إلى تأكيد تشوهات هذه البنية وأنها في عمليات تحولاتها هذه وبفعل الظاهرة النفطية تنزع نحو الولوج القسري في إطار منظومة علاقات الإنتاج الرأسمالية الحديثة^(١). ولكن التساؤل المطروح هو أي من المجتمعات العربية أو لنقل المجتمعات العالم الثالثية قد

(١) شبل بدران _ السياسية في البلدان الربعية _ مجلة المستقبل العربي _ عدد ١٧٥ _ سبتمبر ١٩٩٢ _

أقلت من هذا الولوج أو أنه قد استطاع أن يقيم كيانه الاقتصادي السياسي بعيداً عنه، فحتى المجتمعات الاشتراكية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً فأنها في ولوجا وتحولها القسري والشاذ نحو النظام الرأسمالي العالمي تعيش الآن مرحلة من أصعب وأحلك سنوات تاريخها الحديث والمعاصر. وبالعودة لمنطقة الخليج العربي، فأنا نعتقد ونقول أننا نشهد نشوء شكل جديد من أشكال الرأسمالية، مقارنة بأشكال الرأسمالية الأخرى المتشكلة في العالم، تختلط فيها التقليدية مع آخر صيحات ومبتكرات الحداثة وعصر العولمة، كما تبرز فيها البداوة مع بعض عقلانية الرأسمالية الغربية^(٢).

وعلى الرغم من أن البعض كذلك يعزو للنفط كل التحولات والتشكيلات الثقافية والاجتماعية القائمة، إلا أننا بالمقابل كذلك نعتقد أن التشكيل الاجتماعي الثقافي القائم لا يعزى لعامل النفط وحده وضغوطاته المالية، وإنما كذلك، إلى طبيعة التشكيل الإثني للمنطقة حيث تتشابك خطوط التماس، وتتداخل ثقافات المجتمع الصحراوي في وسط الجزيرة العربية وشمالها مع ثقافات المجتمع الزراعي المستقر في أطرافه وتغوره المختلفة، كما تلتقي ثقافات بلاد فارس وتحديداً ساحله الغربي، وربما ثقافات بلاد الهند، بما تحمله من تنوع وثرثاء ثقافي وعرقي وديني مع ثقافة المجتمع العربي في الخليج والجزيرة العربية. إن ما بني أيدينا هو شكل جديد من أشكال تطور المجتمعات بدأ يتشكل وفق المعطيات الاقتصادية والجغرافية والأثنية القائمة. وأن معالجته تتطلب قدراً ليس بسيطاً من التسليح النظري ومعرفة ذاتية معاشه لهذه المجتمعات.

ويمثل هذا الكتاب الذي يقع في ستة فصول ومقدمة مقارنة مترابطة من الباحث لمعالجة أوجه التحول الاجتماعي ولثقافي والاقتصادي في منطقة الخليج العربي .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن المسؤولية النهائية المتعلقة بالدراسة وأفكارها وكذا فهمها التحليلي تقع على عاتق الباحث وحده، وهي تلك تمثل إجتهداً عملياً قد يصيب وقد يخطيء وأن أية ملاحظات تقريرية تسد النقص التحليلي أو المنهجي للدراسة ستكون موضع تقدير الباحث واهتمامه.

وأخيراً لا يسعني هنا إلى أن ننوه بفضل الزملاء في كلية الأدب وأخص بالذكر الدكتور صلاح كزاره لمطالعة لمخطوط الدراسة، وأن أشيد بالاهتمام التي توليه جامعة البحرين للبحث العلمي، وأن اشكر لمكتبه كنوز المعرفة اهتمامها بهذا العمل وطباعته .

(٢) انظر خلدون النقيب: صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت . بيروت . دار الساقي . ١٩٩٦

البحرين

أغسطس ١٩٩٨

الفصل الأول

معضلة الانتلجنسيا الخليجية

مقدمة

لم تحظ المسألة الثقافية في منطقة الخليج العربي بالاهتمام الكافي على الرغم مما تضطلع به من أهمية: لتفصلها مع ما هو سياسي واجتماعي واقتصادي من جهة أو لكونه انعكاساً للآخر من جهة أخرى، فهي في حالها الآن تعبر عن المآزق الاجتماعية والاقتصادي، العام أكثر مما تعبر عن مآزقها الذاتي، الذي هو الآخر مرآة للمآزق العام. إن مناقشة الثقافة في المنطقة العربية ليس لها أن تتم إلى من خلال مناقشة أزمة البناء الاجتماعي. فليس هناك انفصام بين أزمة البناء الثقافي بمعنى التشوه الثقافي وأزمة الهيكل الاجتماعي، أي أزمة التخلف الاجتماعي. الاقتصادي، وفي ذلك يقول الكاتب المغربي محمد زفزاف «أنا لأستطيع أن أفكر تفكيراً إيجابياً إذا لم أحد خبزاً أكله. وسوف أفكر في معدتي أولاً...»^(١). لذا فإن مناقشة المشكل الثقافي هي في واقع الأمر محاولة لاستجداء المنطق العام الداخلي الضابط للبنى وللمؤسسات الاجتماعية القائمة في المجتمع. وربما من المفيد التقرير سلفاً أن طبيعة المعالجة المنهجية التي تمت بها مناقشة الفعل الثقافي قد قادتنا إلى الاعتقاد أن الثقافة، ورغم كونها أحد عناصر البنى اللامادية في المجتمع، إلى أنها مع ذلك لا تسبح في فضاءات مستقلة عن المحيط الاجتماعي العام الذي هي جزء منه، بل إنها جزء متقاطع مع كل ما هو اقتصادي وسياسي واجتماعي من المنظومات الفاعلة في الفضاء العام. وبالمقابل، فإن ما قد يبدو من استقلال السياسي عن الثقافي هو في واقع الأمر ليس كذلك، فتداخل السياسي / الثقافي تداخل مفصلي تعبر عنه أروع تعبير علاقة مؤسسة الدولة بالثقافة. فالدولة كسلطة سياسية على الرغم من امتلاكها للقوة، وذلك بامتلاك عناصرها الاقتصادية والسياسية إلى أنها مع ذلك هي في غاية الحاجة إلى الثقافي، وذلك كجزء من محاولة تجاوز معضل الشرعية، أو أنها قد رأت فيها، أي الثقافة ورموزها البشرية، عنصراً من عناصر الشرعية، أو ربما الشرعية ذاتها. فامتلاك الدولة لهامش مما يسميه عبد الله العروي بعملية الأدلجة، يضيف عليها

(١) . احمد مجدي حجازي، «المتقف العربي والالتزام الايديولوجي: دراسة في أزمة المجتمع العربي». في: محمد عزت حجازي [واخرون]. نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي: ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦). ص ١٤٢.

بعضاً من الشرعية في أوساط بعض قطاعات المجتمع المدني ومؤسساته^(٢)، أي بتعبير آخر، إن الدولة بمفهومها العام تدرك أن سلطتها السياسية ومشروعاتها الأخلاقية وامتلاكها وسائل الإنتاج لا تكتمل إلا من خلال امتلاكها الفضاء الثقافي^(٣). ومع ذلك فإن هناك من يعتقد أن قوة الدولة، وربما شرعيتها النسبية، من الممكن أن تتم من خلال امتلاكها لعناصر القوة السابقة الذكر، وإن شابها . أي الدولة . نوع من التشتت الثقافي والضعف الأيديولوجي. إلا أن هذا لا ينفي ضرورة التأكيد مرة أخرى أن الثقافة ستبقى تمثل بعداً من أبعاد السلطة . أي سلطة كانت . ولهذا، فإن القول بالثنائية الضدية الاستيعادية، أو الثنائية التوفيقية، بني المثقف والسلطة، لا تقضي إلى تغييب حقيقة العلاقة بين المثقف والسلطة فحسب، بل تقضي كذلك إلى طمس طبيعة الثقافة وطبيعة السلطة على السواء، فلا يمكن أن تكون هنا سلطة بغير ثقافة ولا ثقافة لا تنتسب إلى سلطة ما من هنا فإننا نخلص إلى القول إنه ليس بصحيح «ما يذهب إليه البعض من أن المثقف السلطة ينتسبان إلى مجالين دلاليين مختلفين وأن العلاقة بينها هي علاقة صراع...حقاً، هناك تمايز دلالي بين الثقافة والسلطة ولكن هناك تداخل عضوي بين الحقلين»^(٤).

وبهذا، فإن الثقافة لا تتحرك في فضاء منعزل، إنما هي، بالأحرى،، تعبير لمجمل التفاعلات الاجتماعية . الاقتصادية في الحيز الاجتماعي المعين. وهي سواء في تجلياتها أو في انغماراتها تعبر عن المحيط الاجتماعي الذي هي جزء منه، بمعنى آخر، إن المثقف، وخصوصاً في المنطقة العربية، لا يخلو تعبيره الفكري من انتماء اجتماعي يحدد جذوره الاجتماعية. الاقتصادية ونزوعه الأيديولوجي.

أولاً . انتلجنسيا أم مثقفون؟

لن ندخل في إعادة النقاش المفاهيمي (Conceptualization) حول مفهوم الانتلجنسيا (Intelligentsia) أو المثقف إلا أننا نقرر سلفاً أن مفهوم المثقف أضيق في ذلك من مفهوم الانتلجنسيا أو بعض المفاهيم الأخرى التي راجت مؤحراً ، كمفهوم النخبة المعرفية (Knowledgeelite) أو طبقة المعرفية (knowledgeclass) فتعبير الانتلجنسيا كأحد المفاهيم التي كانت سائدة في الاتحاد السوفياتي ومجموعة أوروبا الشرقية والوسطى قد استخدم منذ القرن التاسع عشر للدلالة على الراديكاليين والثوريين من المفكرين ، أما الآن فإن التعبير يوظف في بعض الكتابات في أوروبا بشكل عام للدلالة على الأشخاص الحاصلين على تعليم عال يؤهلهم

(٢) انظر: عبد الله العروي، مفهوم الدولة (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٤).

(٣) محمود أمين العالم، مفاهيم وقضايا إشكالية (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٤) ص ٣٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٨.

للعمل الأكاديمي أو المهني، مثل الأطباء والمهندسين والإداريين^(٥) ورغم العمومية التي يطرحها التعريف السابق، إلا أن الكثير من الأدبيات تنزع نحو استخدام مفهوم الانتلجنسيا في إطاره الأضيق، فهي تستخدمه للدلالة على «أي جماعة منظمة منسجمة بعملية الإنتاج بالنتاج المعرفي والأيدولوجي المتنوع، كما أنها بالإضافة إلى ذلك تمتلك ميادين عملها ومؤسساتها المادية وأجهزتها الثقافية والأيدولوجية وتعتبر عن مواقفها الفكرية والأدبية والفنية من قضايا المجتمع والتاريخ والمستقبل وتطرح آراءها المستقبلية وتصوغ يوتوبياتها انطلاقاً من قراءتها لواقعها وواقع المجتمع بأفراده وجماعة والتاريخ والمرحلة^(٦) .

أما تعبير المثقف / المثقفون «فيقصد به المجموعة المميزة من الأفراد من المشتغلين في البحث عن المعرفة النظرية وفي خلقها وفي تشكيلها وكذلك في مجال الفكر والرمز»^(٧). ومثل هذا التعريف يشمل قطاعات مهنية مختلفة ذات اهتمامات متباينة عامة أو خاصة قد تشمل مجال التخصص وقد لا تشملها. ويتيح المركز الاجتماعي الخاص الذي يحتله المثقف / المثقفون قدرة على التأثير في الآخرين، كما يؤهلهم مركزهم الفكري، في الغالب، للمساهمة في صياغة شرعية أو عدم شرعية البناء الاجتماعي والسياسي القائم^(٨) .

ولا يبدو أن توظيف أي من التعريفين السابقين قد يساهم في تحديد معالم الفئة الانتلجنسية أو المثقفة في الخليج. فما هو سائد، في ضوء المفهومين السابقين، لا يمكن أن يطلق عليه انتلجنسيا خليجية، أو ربما فئة مثقفة خليجية معنية بخلق المعرفة، أو تطويرها أو بالبحث عنها. فما هو سائد في الواقع، وفي ذلك تشترك المنطقة مع الكثيرين من المجتمعات العربية الأخرى، لا يعدو أن يكون نقفاً، أو سديماً ضبابياً، من مجموعة من الأفراد من المتعلمين والأباء والتقنيين الذين يفتقدون أي نسيج ثقافي أو فكري يربط بينهم. كما أنهم بشكل أو بآخر، ونتيجة لغياب مؤسسات المجتمع

(٥) Eva Etzioni – Halevy , The knowledge Elite and the Failure of proghech (Unwin) ١٩٨٥ p. ١٠. Controversies In Sociology: ١٨ (London :Boston: Allen and)

(٦) عمار بلحسن، انتلجنسيا أم مثقفون في الجزائر (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٦)، ص ١٦٢. وأنظر أيضاً: عاطف عضيات، «أزمة المثقفين العرب: دراسة تحليلية»، في: أحمد صادق سعد [وأخرون]، الانتلجنسيا العربية المثقفون والسلطة، تحرير سعد الدين إبراهيم، سلسلة الحوارات العربية (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص ١٦٨.

(٧) Etzioni - Halevy , Ibid ., P. ١٠

(٨) المصدر نفسه .

المدني الممثلة لهم ،أو نتيجة لضعفها أو ضمورها، محدود الأثر في بنية المجتمع وشبكة علاقاته

فالنخبة الثقافية ،من حيث حجمها وطبيعة الدور الذي تلعبه في المجتمعات الخليجية ،لا تقترب كثيراً من المفهوم الغربي للاندلجسنا أو المثقف ،كما أنها كذلك لا تقترب من المفهوم الغرامشي للمثقف العضوي «من حيث هو،أي المثقف العضوي ،مشروع مجتمعي وتاريخي ،وإن بدا هناك بعض من فلول المثقف .أي النخبة المثقفة الخليجية ،أقرب إلى أن تتمثل بعض سمات «المثقف التقليدي الوظيفي»^(٩) . فحدائثة النظام التعليمي وقصور مخرجاته وانعدام التقاليد التاريخية ذات التجارب السياسية والثقافية ،بالإضافة إلى الضعف أو الانعدام التام ،أو النسبي لمؤسسات المجتمع المدني ذات الأسس الحديثة ،والعودة الجديدة إلى المفاهيم التقليدية في المواطنة والانتماء ،كل ذلك جعل صورة المثقف الخليجي أقرب اقرب إلى نموذج المثقف التقني ^(١٠) المنكفي على الذات ،البعيد عن محيطه الاجتماعي الفاقد للوصل الاجتماعي بقطبيه الإيجابي والسلبى .حيث أصبح المثقفون نتيجة لهذه التحولات أشبه ما يكونون بجزر اجتماعية متفرقة ،محدودة الوصل . إن لم تكن فاقدة له . مع المحيط الاجتماعي الذي هي جزء منه ، وقد علل أحد الكتاب ذلك في مقتطف طويل بعض الشيء على النحو التالي :«أن دور المثقف سلبى وضعيف وهامشي لأنه يعيش أزمة حقيقية بعض أسبابها ذاتية والأخرى موضوعية ،فالأغلبية تهرب إلى تفصيلات الحياة اليومية والإغراق فيها ، وهروب البعض إلى الماضي ،وعدم تواصل المثقفين وتفاعلاتهم وتعاونهم ، فيعيش بعضهم في عزلة عن الآخرين ،ولا يلتقون في ندوات ومؤتمرات ويناقشون نتائجهم وهمومهم ومشكلات مجتمعهم ،وليس هناك تبادل للكتب والدوريات الثقافية ،وليس هناك تفاعل علمي وثقافي .ولعل الأسباب عديدة فالسلطات تنظر إلى النتاج الثقافي الجاد كأحد الممنوعات الخطرة والتيارات الدينية والسياسية تتنازع فيما بينها ،كما نشأت طبقة من التكنوقراط وأشباه المثقفين ومدعي الثقافة ،تتطلع

(٩) David Forgacc, Ed., A Gramsci Reader : Selected Writings, ١٩١٦ – ١٩٣٥ (London: Lawrence and wishart, ١٩٨٨),pp . ٣٠٢ – ٣٦٢.

وانظر أيضاً:جيون كاميت ،غرامشي :حياته وأعماله ،ترجمة عفيف الرزاز(بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٤).

(١٠) انظر المناقشة الواردة في:ندوة المستقبل العربي :المثقف والسلطة في الوطن العربي ،شارك في الندوة أبو بكر السقاف [وأخرون] :أدار الندوة نادر فرجاني ،المستقبل العربي ،السنة ٧ العدد ٧٤ (نيسان /أبريل ١٩٨٥).

للمناصب وتعادي كل نشاط ثقافي جاد كي تظفر بمنصب قيادي أو تحقيق مصالح أخرى وأصبح دور هؤلاء تبرير التخلف والتراجع الثقافي»^(١١).

ثانياً . المثقفون في الخليج . البحث في الأصول الاجتماعية

تفاوتت الآراء حول علاقة النفط بالثقافة في منطقة الخليج العربي . فالبعض من الكتاب ، سواء العرب أم المحليون ، قد وجد فيه نعمة ، في حين أن البعض الآخر لم يجد فيه إلا النعمة^(١٢) ... إلا أن هذا البعض ، مع ذلك ، قد يتدارك الأمر بعض الشيء مشيراً إلى أن الطبيعة التي تم بها استثمار هذا النفط قد جلبت لنا ما جلب . فالنفط قد وجد قبل أن يوجد في أرضنا في الكثير من بقاع العالم المتطور ، وفي بقاع العالم الثالث ، فقد وجد في الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي نيجيريا ، وكذا في إندونيسيا ، وقبل هذا وذاك قد وجد ولا زال قريباً منا ، في إيران ، إلا إنه في الكثير من هذه الأقطار لم يفعل بها كما فعل بنا . أما علاقة النفط بالثقافة ، فقد وجد فيها الكثير من الكتاب عامل تدمير أكثر منه عالم تطوير ، حيث ساهم في تسطيح الثقافة العربية وتدمير بعض عناصر «المثقف العضوي» في حالة المهاجرين العرب في المهجر النفطي ، كما هو الحال في دول المنشأ العربية في مصر والشام . وقد أفرز النفط ، وفق تصور هؤلاء نمطاً أطلق عليه الكثير من الكتاب تسمية «المثقف النفطي» ، سواء أكان ذلك المثقف العربي المهاجر إلى بلدان النفط أو المثقف الخليجي ، أو أن الفض يميز بينهما بإطلاق تعبير «المثقف النفطي» كإشارة للمثقف المحلي وتمييزاً له عن «المثقف المتنقظ» ، أو الآخر القادم ، ودون شك ، فإن الهجرة والنفط قد حولاً الكثير من المثقفين العرب ، وربما المحليين ، من ميدان الثقافة والسياسة والفكر ، إلى ميدان التجارة والنشاط الاقتصادي الطفيلي . وقد علق أحد الكتاب العرب على ذلك بالقول : «أدى الربيع النفطي إلى تغيير جوهرى في هوية المثقف العربي ووظيفته فالثروة النفطية سلاح ذو حدين في الواقع العربي المعاصر ، فمن ناحية أصبح بالإمكان الصرف على الثقافة ومؤسساتها ، ومن ناحية أخرى أصبح

(١١) عبد المالك التميمي _ بعض إشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج العربي المعاصر المستقبل العربي _ السنة ١٢ _ العدد ١٣٤ _ أبريل ١٩٩٠ _ ص ٣٦ .

(١٢) أنظر في هذا الإطار

د. محمد الرميحي _ الخليج ليس نفطاً _ الكويت _ دار كاظمة _ ١٩٨٤ .

إسامة عبد الرحمن _ البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية _ سلسلة عالم المعرفة ٥٧ _ الكويت ١٩٨٢ .

سلطاناً على الثقافة، كما أصبحت الثقافة، ترفاً لدى المجتمعات النفطية، وأدت إلى توجيه الثقافة وشراء الذم»^(١٣).

ولا تكاد تختلف وجهة النظر هذه في تفسير علاقة النفط بالثقافة لدى الكثير من كتاب المنطقة، حيث كتب أحدهم قائلاً: «لا نستطيع الجزم بأن التدفقات المالية التي أفرزها النفط في المنطقة قد حققت تحولاً في (مجتمعات المنطقة) بالمعنى الحضاري، فالفئات الطبقية التي اتصلت بمعطيات النفط قد استفادت اقتصادياً، لكن البنية الذهنية ظلت متخلفة سواء في نظرة المجتمع أو السلطة، أو حتى المثقفين أنفسهم إلى الثقافة والإبداع...»^(١٤).

ومهما كان بعض وجهات النظر قاسياً، إلا أن هناك شكلاً من أشكال الحياة الثقافية تفاعل في تشكيله عناصر محلية وأخرى وافدة. وككل الأقطار العربية انقسمت الثقافة بين ثقافة شعبية مثلت في بعض حالاتها خطاب المجتمع المدني بمضامينه السياسية والثقافية المختلفة مقابل الثقافة الرسمية، كما يمثلها خطاب مؤسسة الدولة بمضامينه/السياسية _ الثقافية. وعند الحديث عن الخطاب الثقافي للمجتمع المدني في الخليج، فإننا بذلك لا نتحدث عن المجتمع المدني كما هو في الأدبيات الغربية، أو حتى تلك السائدة في بلدان المركز العربي، وإنما نتحدث في ذلك عن مؤسسات أهلية لا زالت في طور التشكل على الرغم أن بعض أقطار المنطقة قد أنشأتها منذ ثلاثينيات هذا القرن. وقد عبرت هذه المؤسسات بشقيها: التقليدي (المساجد، المآتم، الديوانيات، الكتاب... الخ) والمحدث (مؤسسات نفع عام، منتديات فكرية وسياسية... الخ) عن اتجاهات فكرية وسياسية متباينة في المجتمع الخليجي، قسمها البعض إلى اتجاهين رئيسيين: هما النخبة التقدمية مقابل النخبة المحافظة التقليدية، أخذاً في ذلك بمعيار العلاقة مع السلطة، حيث مثلت الأولى الاتجاهات الثقافية ذات الطابع النقدي، في حين مثلت الأخرى الجماعات الدينية ونخبة السلطة السياسية^(١٥). ورغم أهمية معيار علاقة المثقف بالسلطة الساسية في تحديد النخب الثقافية، إلا أنه قد لا يعين، باعتبار المعيار الوحيد في تحديد طبيعة وهوية النخب الثقافية التي يدخل في تشكيلها، وبالتالي تشكيل مضامين خطابها الثقافي _ السياسي، عامل الأصول الاجتماعية والنزوع الأيديولوجي وربما السيرة الذاتية، ولا بد من التأكيد هنا أننا في حديثنا عن النخبة/النخب الثقافية

^(١٣) أنظر ندوة المستقبل العربي: صعوبة أن تكون مثقفاً عربياً.. شارك في الندوة حسن حنفي وآخرون _ أدار

الندوة غسان سلامة _ المستقبل العربي السنة ٤ _ العدد ٢٧ _ مايو ١٩٨١ _ نقلاً عن التميمي بعض

إشكاليات الثقافة والتنمية العربية في الخليج العربي. ص ٢٨.

^(١٤) التميمي، المصدر نفسه، ص ٢٨.

^(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٨.

،فإننا بذلك لا نتحدث عن جماعات منسجمة متضامنة منتظمة بالضرورة ضمن مؤسسات فاعلة ،وإنما نتحدث عن رموز متناثرة ،وأحياناً متضاربة في الرأي ،مشدودة بين نوازح تضرب أعماقها في الجذور التقليدية لتكوين الفرد .وأخرى في غاية الحداثة .

١ _ النخبة الثقافية الليبرالية

يتميز هذا التيار/الاتجاه ،أي اتجاه النخبة الليبرالية بخصوصية قد يكون من أهمها أنه أحد أقدم الاتجاهات التي نشأت مع حركة التحديث التي شهدتها المنطقة منذ عقد العشرينيات والثلاثينيات حتى الآن .كما أنه ،ونتيجة لأسباب متعددة ،يعتبر من أكثر التيارات الفكرية وضوحاً وانتشاراً ،وبالتحديد في عقدي الخمسينيات والستينيات ،وقدرة على التعبير عن آرائه دون خوف .كما انه يعد _ نتيجة لطبيعة المضامين الاجتماعية لخطابه السياسي الثقافي _ من أكثر التيارات الفكرية قريباً من مؤسسة الدولة أو ممثلاً فيها ،حيث احتضنت الكثير من حكومات المنطقة بعض رموز هذا التيار وخصوصاً في البحرين والكويت والسعودية .

وتمثل هذه الجماعة فئات وشرائح اجتماعية ذات أصول طبقية متباينة ،وإن طغى في تمثيلها ،وبالتحديد في الفترة الأخيرة ،الجماعات المهنية ذات الأصول الطبقية الوسطى .وكان يمثل هذا التيار ،تقليدياً ،ما يمكن أن يطلق عليه تجاوزاً «الأرستقراطية التجارية التقليدية» وهي أرستقراطية مدينية المنشأ امتهنت .ولا زالت تمتهن التجارة ،حيث أتاح لها ثراؤها النسبي واستقرارها المدني الحصول على قدر وافر من التعليم في الداخل والخارج ،كما أنها ،وبفعل تفاعلها مع مراكز الإشعاع الثقافي في ذلك الوقت في الهند وفي مصر والشام والعراق ،تمثلت الكثير من قيم الحياة الكسمبوليتية وأنماطها ،وكذا تأثرت بالكثير من الاتجاهات القومية والفكرية والثقافية السائدة في بلاد الشام ولعراق ومصر . وقد قاد بعض رموز هذه الفئة ، ولا يزالون مطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي منذ العشرينيات والثلاثينيات حتى الآن ،كما لعبت هذه الفئة دوراً أساسياً في إثراء الحركة الثقافية والفكرية من خلال مؤسساتها الفكرية والثقافية التي ساهمت في تشكيلها منذ الثلاثينيات ،ولازال بعضها فاعلاً حتى إلى الان ، في البحرين والكويت ، كما أنها قادت في معظم أقطار المنطقة حركة نشأة التعليم الحديث في البحرين والكويت وإمارة دبي في العقدين الثاني والثالث من هذا القرن .وعلى الرغم من أن البعض يعتقد أن هذه المحاولة قد تمت بمباركة بريطانية ،لحاجة الأخيرة لفنيين وكتبه لإدارة مؤسساتها الحديثة في المنطقة ،إلى أن ذلك دون شك ،كان له مصاحبات اجتماعية وسياسية أساسية على المنطقة برزت على وجه التحديد في الحركات الإصلاحية في الثلاثينيات في الكويت والبحرين وإمارة دبي ،وكذا في الموقف من الإدارة البريطانية في المنطقة .ومن المعروف أن الاستقلال الاقتصادي النسبي للنخب التقليدية قد انعكس

في استقلالية قرارها عن مؤسسة الدول، وكذا في مطلبها المستمر بالإصلاح السياسي، الأمر الذي لم يعد قائماً الآن. فالقضاء على النشاط الاقتصادي التقليدي كمحصلة لاكتشاف النفط، ومن ثم تمحور النشاط الاقتصادي التقليدي كمحصلة لاكتشاف النفط، ومن ثم تمحور النشاط الاقتصادي حول مؤسسة الدولة المالكة الوحيدة للربوع النفطية، جعل النخب التقليدية أكثر اندماجاً في مؤسسة الدولة لاعتمادها عليها (مؤسسة الدولة) في استمرارية رخائها الاقتصادي وكذا دورها الاجتماعي. أمر كهذا قلص إلى حد كبير من الدور السياسي والثقافي لهذه الفئة، هذا الدور هذا الذي تميز في السابق بطابعه الإصلاحية النقدي.

وتنازع هذه الفئة في قيادة هذا التيار الجماعات الطبقة الوسطى الجديدة. ورغم أن تمثيل الفئة الأخيرة يعتبر حديثاً نسبياً، إلا أن كبر حجمها العددي وحظها الوافر من التعليم وتغلغلها الواسع في كل أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي جعل منها إحدى القوى الجديدة الباحثة عن دور ينبئ بالشئ الكثير. وتتحد هذه الفئة من أصول مختلفة، مدينية وريفية وبادية، وتشكل الغالبية المدينية أغلب عناصرها، كما أن بعضها يمثل الجيل الثاني أو الثالث منت المهاجرين إلى منطقة الخليج من بلاد الجوار الجغرافي كالعراق وفارس، أو من الهند وباكستان. وقد مثلت هذه الفئة الكثير من قيم المجتمع المديني بفعل احتكاكها بعناصر الثقافة الوافدة ورموزها في الداخل والخارج، كما أتاحت لها سنوات دراستها في مصر والشام تبنى، الدعوة إلى الفكر القومي في الخمسينيات والستينيات، كما أنها مثلت قيادة الحركة الإصلاحية في البحرين الكويت ووقودها هي الخمسينيات والستينيات. إلى أنها . آي الفئة الوسطى الجديدة . ويفعل أقول خطابها القومي، أو ضمورة، وتنامي القوة الاستقطابية لجماعات الإسلام السياسي، بالإضافة إلى التحسن الكبير في ظروف معيشتها واندماجها في مؤسسة الدولة» بدا بعض عناصر هذه الفئة يمارس الكثير من السلبيات التي كانت محط نقده عندما كان على مقاعد الدراسة في الخارج أو قبل ارتقائه الوظيفي. وقد علق أحد المهتمين بقضايا الثقافة والمجتمع على ذلك بالقول: «لقد توجهت الفئة المثقفة إلى العمل في الأجهزة الحكومية وغلبت عليها التطلعات الشخصية والمطامع الفردية للوصول إلى مناصب إدارية عليها، وهي حين غلبت عليها تلك التطلعات والمطامع استطاعت البيروقراطية أن تفرض عليها في الغالب توجهها وأسلوبها وتنازلت هي عن كثير من القضايا والمواقف (التي كانت تدعو لها في السابق) في سبيل تحقيق التطلعات الفردية والمطامع الشخصية»^(١٦) .

(١٦) أسامة عبد الرحمن، المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية» سلسلة الثقافة القومية: ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٨٧)، ص ٥٢.

وينتظم بعض عناصر هذا التيار في جمعيات أو أندية للخريجين تمثل في الغالب كبار موظفي الدولة أو أولئك الباحثين عن دور في المجتمع الخليجي، وتتحدّر الأصول الاجتماعية لقياداته في الغالب من الأرستقراطية التجارية التقليدية وبعض رموز الطبقة الوسطى. أما الجمعيات المهنية كجمعية الأطباء والمهندسين أو الاجتماعيين أو المحاسبين... الخ، فهي الأخرى تمثل إحدى القنوات أو المؤسسات التي ينتظم من خلالها أصحاب هذا الاتجاه، وتتزع هذه الجماعة، وبفعل انقطاعها أو انعدام تفاعلها مع العضلات المجتمعية غير المهنية، إلى أن تشكل ما سبق وأطلقنا عليه «المتقف التقني»، أو ما أسماه البعض العقلية التكنوقراطية، الأمر الذي بدا أنه يلاقي الكثير من الدعم والاستحسان من قبل مؤسسة الدولة. علق أحمد الودرني على ظاهر بروز العقلية التكنوقراطية في علاقتها بالدولة والمجتمع بالقول: «لم تتمكن (النخب التكنوقراطية) من تحقيق اجتماعيتها وتاريخيتها بأن تبلور في خطابها ووعيتها هموما معينة في المجتمع. وفي هذا الموقف نزعة تكنوقراطية، أو بالأحرى سلوك تكنوقراطي بطرح الخبرة مجالاً للخطاب والدور من خلال توظيف الخبرة الاقتصادية أو الاجتماعية مثلاً، دون الشعور الحاد بقضية ما، فيما عدا القضية المبدئية الثابتة والعامّة مثل حقوق الإنسان والحريات والتعددية، التي تمس في الواقع وضع هذه النخب مباشرة، من ناحية أخرى، فإن عجز الخطاب التكنوقراطي العملي عن استنباط الحلول البديلة للمشاكل (القائمة) وعدم تصور أطر عمل واضحة المعالم والالتقاء دون وعي في غالب الأحيان مع خطاب النخب السائدة، فهو يمثل الصورة الكاملة للانزلاق في العقلية التكنوقراطية، انزلاق يعني أنه من الموقف النقدي السياسي والأيديولوجي يمكن التحول إلى موقع يلتقي فيه مع النخب الحاكمة دون شعور»^(١٧).

٢. النخبة الثقافية التقدمية

ينطوي تحت هذا اللفظ لفيف من التجمعات الثقافية/السياسية التي رغم تباين بعضها عن البعض الآخر من حيث مضامين نزوعها الأيديولوجي، إلا إنها تلتقي بعض الشيء من حيث أصولها الاجتماعية ونسقتها السياسي. وهذه الجماعة تتحدّر في الغالب من الشرائح الدنيا وبعض الوسطى من الطبقة الوسطى الجديدة، وبعض عناصر الطبقة الدنيا القادمة من الأحياء القديمة في المدن أو من الريف أو البادية. وكذلك بعض أفراد الأرستقراطية التقليدية. ويعلم أفرادها في الغالب في المهن الوسطى من السلم الاجتماعي، وإن جاء بعض رموزها متبوعاً بعض المهن العليا من السلم الاجتماعي، ويتميز خطابها السياسي، بخلاف الفئة السابقة، باتساقه النظري ووضوحه الفكري. وهو

(١٧) أحمد عياض الودرني، «العقلية التكنوقراطية والانتلجنسيا في تونس»، في: أحمد صادق سعد [وآخرون]

، الانتلجنسيا العربية: المتقفون والسلطة، ص ٣٢٥.

ينتمي في الغالب إلى تيارات فكرية وسياسية غير قطرية، كتجمعات اليسار بأطروحتها المختلفة، أو قومية كأصحاب الاتجاه القومي العربي من قوميين عرب وناصريين وبعثيين، وتبدو هذه الفئة أكثر وضوحاً في تباين، وربما تعارض مضامين خطابها السياسي والثقافي عن خطاب الدولة. وهي، وبفعل راديكالية خطابها المحلي وتناقضه الشديد مع خطاب الدولة، أكثر تلمسا لوطأة القيود والأطر المفروضة على العمل الثقافي أو أنها وبفعل ذلك قد حدد لها سقف للتعبير خوفاً من انقلاب أو شطط ضمن الحدود التي ترسمها المؤسسة الرسمية، أو تلك المعنية بمراقبة المنتج الثقافي المحلي^(١٨). إلا أن بروز جماعات الخطاب الإسلامي بالإضافة لانحسار قوى اليسار قد دفع بهؤلاء لتبني مواقف أكثر ليبرالية وأحياناً أكثر قرباً من خطاب الدولة. وقد مثلت هذه الفئة بعض الجماعات المنسلخة من حركة القوميين العرب والحركات القومية الأخرى في نهاية الستينيات. والتي بدت أكثر قرباً لتمثل مضامين الخطاب الراديكالي الذي استقطب الكثير في نهاية الستينيات ومطلع التسعينيات قبل صحة خطاب جماعات الإسلام . السياسي . وتتنزع هذه الفئة، ومحصلة لطبيعة عمليات التنشئة السياسية والاجتماعية التي خضعت لها، إلى أن تلعب دور «المتقف العضوي» كما يطرحه المفهوم الغرامشي. ولكن يبقى التساؤل هو: إلى أي مدى تستطيع هذه الفئة أن تلعب هذا الدور في ظل غياب البعد التاريخي والموضوعي له، وفي ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني المعضدة له، على صعيد الثقافة والسياسية والمجتمع؟.

ومن المهم التذكير أن هذه الفئة هي من أكثر النخب الثقافية حضوراً وتمثلاً لما سماه البعض الثقافة الإبداعية مقابل الثقافة الرسمية. إلا أن الثقافة الإبداعية هذه التي نتحدث عنها، لا يبدو أنها قادرة على النمو والتطور الطبيعي بفعل افتقادها إلى الأرضية الصالحة من ناحية، وإلى الحساسية المفرطة للبيروقراطية الرسمية، وأحياناً بعض المؤسسات التقليدية القائمة، من المنتج الثقافي المحلي والخارجي من ناحية أخرى^(١٩). إن أي منتبج أو مهتم بالحركة الثقافية في دول الخليج العربي لا يستطيع كما يقول أحد الباحثين أن ينكر جانبا جوهرياً يميز مقولاتها وأفكارها وقيمها، يكاد لا يغادر أغلب ما يتجه إليه المجتمع العربي في الخليج في ميدان الثقافة... هذا الجانب هو تعارض الخلق

(١٨) انظر: إبراهيم عبد الله غلوم، اشكالية التواصل الثقافي في مجتمعات الخليج العربي (قبرص: دلمون للنشر، ١٩٩٠).

(١٩) محمد الرميحي، «واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي»، المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٩ (أذار/مارس ١٩٨٣).

والابتكار في التجارب الأدبية والفنية مع الثقافة الرسمية في أغلب ما تمثله من مقولات اسباسبية واجتماعية واقتصادية. ويصل هذا التعارض إلى درجة الصراع والتوتر وفقدان الثقة»^(٢٠) .

ويبتظم بعض رموز هذا الاتجاه، بفعل وضوح المضامين السياسية في خطابها الثقافي وتناقضه البائن مع خطاب مؤسسة الدولة، في الاندية والروابط والاتحادات الأدبية في المنطقة. وقد خضعت هذه المؤسسات (الاندية والروابط...) أو بعضها على الأقل للريبة والشكل أحياناً، أو للحد من نشاطها الثقافي أحياناً أخرى، أو للحل في أفسى حالاتها. إذ شكل نشاطها الثقافي على الدوام بفعل تمثله الاجتماعي والسياسي لقضايا المجتمع، محور الصراع مع مؤسسة الدولة، وربما أحياناً مع بعض المؤسسات التقليدية، التي تأتي في طبيعتها المؤسسة الدينية والعائلة والقبيلة. وهم بصراعهم هذا شكلوا أكثر الفئات الثقافية تمثلاً لإشكالية علاقة المثقف بالسلطة. هذه العلاقة التي، كما تشير الوقائع التاريخية إليها، لم تتجاوز في حالاتها أحد أمرين: إما الاحتواء، أو الرفض. فالكثير من رموز هذه الفئة، إما بفعل الغربة الاجتماعية لخطابه السياسي ت الثقافي، وإما فعل الإجهاد السياسي، قد وجد نفسه إما مندمجاً في إطار مؤسسة الدولة القائمة، أو انه اضطر إلى التخلي عن الكثير من أطروحاته السياسية. الاجتماعية السابقة أو لبرلتها (من ليبرالية). بل إن بعض رموز هذا الاتجاه بدأ فاعلاً وممارساً للكثير من السلبيات التي كانت محط نقده، أو تلك التي كان يوماً من ضحاياها في السابق. ويحفل التاريخ العربي بالعديد من الممارسات التي في ضوئها تحدد علاقة المثقف أو الانتلجسي بالسلطة، حيث لم تكن الخيارات في الكثير من الحالات مفتوحة أمام الانتلجسي، وإنما الاندماج في إطار البنية الثقافية والمؤسسة القائمة، أو التعرض إلى التهميش المتعمدة والمنع^(٢١) .

فالتحولات التي تعرضت لها المنطقة العربية عظمت (Maximize) من مركزية السلطة على حساب المجتمع المدني. لذا فإن أي محاولة من قبل الأخير، ممثلاً في مؤسساته أو رموزه الثقافية، لممارسة خطاب نقدي ومستقبل ذاتياً، يجري الخلط بينه وبين الفتنة، وبالتالي اعتباره تهديداً قاتلاً لسلامة النظام أو للتوازنات الأساسية التي يقوم عليها^(٢٢) . وما يجب تأكيده هنا أن هذه التجمعات (أي الاندية والروابط الأدبية) ، رغم تعارض مضامين خطابها الثقافي . السياسي مع خطاب الدولة، إلا أنها هي الأخرى غير متسقة فيما بينها من حيث محتوى هذه المضامين، ففي حين ينزع الخطاب الثقافي الأدبي البحريني نحو تمثّل الفكر الإنساني ، أو هكذا تم تصويره على

(٢٠) علوم، المصدر نفسه، ص ٢٨ .

(٢١) المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في تونس (تونس دار الميثاق، ١٩٨٨) ، ص ١٥ .

(٢٢) عبد الطيف اللعبي، «المثقفون المغاربة والسلطة»، في: الانتلجانسياً في المغرب العربي، مجموعة بإشراف عبد القادر جغلول (بيروت: دار الحدائة، ١٩٨٤). ص ١٥٢ .

الأقل، ينزع الخطاب الثقافي . الأدبي الكويتي إلى تمثيل الفكر القومي العربي في نموذج السنيني الذي بدأ لدى البعض، وخصوصاً إبان الحرب العراقية . الإيرانية، ذا نزعة شوفينية، وتقترب مضامين الخطاب الثقافي . الأدبي في دولة الامارات من النموذج البحريني دون وضوحه الفكري واتساقه الايديولوجي. وتمثل هذه التجمعات في البحرين ودولة الامارات الشرائح الوسطى من الطبقة الوسطى الجديدة وبعض الدنيا، في حين أنها في الكويت تكاد تحتكر من قبل الشرائح الدينية من الطبقة العليا والشرائح العليا من الطبقة الوسطى من كبار موظفي الدولة وأساتذة الجامعة من ذوي الأصول المدنية المنتمية إلى النخب الاجتماعية الكويتية التقليدية منها والطارئة، ممن خاض غمار الحركة العربية القومية في الخمسينيات والستينيات. وتبدو مشاركة الجبل الثقافي الجديد، وخصوصاً في الكويت، محدودة إن لم تكن منعدمة، وذلك بفعل تعارض مضامين خطابه الثقافي . السياسي مع ذلك السائد في التجمع الأدبي الكويتي.

ويعمل كذلك بعض رموز هذه الفئة ضمن إطار بعض الجمعيات المهنية والنسائية، كما أن بعضه بدأ فاعلاً في جوانب النشاط الثقافي في الأندية الرياضية. وتحاول هذه النخب ترجمة خطابها من خلال أنشطتها الثقافية من خلال المحاضرات أو الندوات أو المهرجانات التي تعقدتها، أو من خلال منتجها الفكري . أي منتج هذه المؤسسات . الذي يتناول بالنقد الكثير من معضلات المجتمع المحلي أو الخليجي. وتعتقد هذه الفئة أنها بنشاطها هذا تزيد من درجة الوصل بينها وبين المجتمع بقاعاته، أو أنها تساهم في زيادة وعيه بمعضلاته. ومع ذلك فإن هذه التجمعات الأدبية، وبفعل متغيران عده، انتهت إلى أن تمثل ما يمكن تسميته بالنخبة الأدبية، والأخرى المهنية، وربما النسائية، أو الفكرية، التي تنزع إلى تشكيل نخب منعزلة عن الفضاء الاجتماعي العام. وذلك على الرغم مما يبدو على خطابها من تمثّل لقضايا المجتمع والأمة، أو ما قد يبدو عليها أو على خطابها من إلتحام بقضايا المجتمع ومعضلاته.

٢. الانتلجسيا الدينية: عودة إلى المثقف التقليدي

ليس من السهل الإحاطة بالمؤسسة الدينية ورموزها من حيث التركيبة الاجتماعية والنسق الثقافي، خصوصاً في منطقة الخليج العربي نتيجة قلة الدراسات، أو بالأحرى انعدامها، التي وضعت في هذا المجال. وعلاقة المؤسسة هذه بمؤسسة الدولة وإشكالية التنمية لا يحكمها نمط أو وتيرة واحدة في التفكير، حيث نجد أحياناً بعض مؤسساتها الفرعية أو بعض رموزها أو الشاردين عن سطوتها المباشرة متمردين على الدولة، وأحياناً أخرى، وهذا الأغلب، خاضعين ومدجنين لها^(٢٣). وهي بهذا الشكل . أي في خضوعها للآخر . تشكل إدارة سياسية من أدوات إعادة إنتاج الثقافة القائمة

(٢٣) وناس، المصدر نفسه، ص ١٤٠.

والسائدة، بل إنها أحياناً تبتعد أكثر من ذلك، بتوظيفها للمؤسسات الدينية التقليدية وبعض المؤسسات الأهلية الحديثة ذات النزوع الديني، في تأكيد الضبط الظاهريين لأفراد المجتمع وإعادة تنشئتهم النشأة الإسلامية «الصحيحة»، بعيداً عما يسمى «بالأفكار المستوردة». إلا أنها في حالة عقوقها قد تطرق بعض ملامح الثقافة البديلة القابلة ببعض التحديث، أو النافية له. وإذا ما عرفنا أن أحد المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها الوطن العربي والعالم الإسلامي هو الشرعية الدينية، فإن هذا يفسر الاحتضان الدائم، وأحياناً أخرى الحذر الشديد، في التعامل مع المؤسسة الدينية أو رموزها الفاعلة، وقد قادت سنوات السبعينيات والثمانينيات، وبفعل محاربة اليسار تارة والإسلام السياسي تارة أخرى، إلى احتضان المؤسسة الرسمية بعض الشخصيات الدينية التي بدأت أطروحاتها الدينية خالية من أي مضامين اجتماعية أو سياسية. إلى أنه وبالبحث فيها. أي الأطروحات الوعظية البحتة. نجد أن مصاحباتها على المجتمع أعظم بكثير من تلك ذات المضامين السياسية والاجتماعية المباشرة، ولربما لا تبدو الاضطرابات التي حدثت في صعيد مصر منذ عام ١٩٩٠ بين الأقباط والمسلمين بمعزل عما يبثه التلفزيون المصري من جلسات وعظ ديني لبعض كبار رجال الدين المصريين، أو عن الكتب و«كاسيتات» الوعظ التي تباع على الأرصفة والمحلات في المدن والريف المصري، هذه الأدوات التي وجدت طريقها إلى الكثير من أقطار المنطقة. الأمر الذي لا يخلو بعض مصاحباته من الخطورة على نسيج المجتمع وعلاقاته. وتشهد الجماعات الإسلامية بروز بعض الجماعات «العقوقة». من تحت عبايتها المنفلتة، الشاردة من قبضة قياداتها التقليدية. هذه الفئات التي أنارة لبعض أقطار المنطقة بعض الريبة والخوف. بفعل خطابها المغرق في الأصولية والنصية وبفعل ارتباط بعضها بما يسمى بالأفغان العرب.

ويتميز خطاب جماعات الإسلام السياسي الخليجية بالازدواجية الواضحة، خطاب معنن معاضد للمؤسسة القائمة ومبرر لسياستها، وأخر مستنر متداول في منندياتها وحلقاتها الخاصة. وهي في الوقت الذي تحرم الكثير من المباحات في خطابها الجماهيري المعنن، تبيح لنفسها الكثير من المحرمات عندما يتعارض ذلك مع مصالحها الذاتية، أو مصالح بعض رموزها القيادية. فهي مثلاً تحرم الربا في العلن إلا أن الكثير من قياداتها وأثريائها، وربما مؤسساتها المصرفية، تتعامل به في الخفاء. بل أن الكثير من رموزها وقياداتها يحتفظ بأرصده في البنوك الربوية في أوروبا وغيرها.

والحديث عن الانتلجنسيا الدينية يقودنا بالتالي إلى الحديث عن أشكال ونماذج من الانتلجنسيا الدينية. فالتباين بين الفرق الدينية يخلق تبايناً في الرؤية، وبالتالي في مضامين خطابها الديني. وضمن هذه الفرق، فإن علاقتها، أو علاقة بعض رموزها، بمؤسسة الدولة قد يحدد سلفاً علو

المضامين الاجتماعية السياسية أو المضامين الوعظية في خطابها الديني. لذا فقد شهدت المنطقة العربية والإسلامية في تاريخها القديم والمعاصر، كمحصلة لذلك، أشكالاً من الصراع المعلن أو الظاهر أحياناً والمستتر أحياناً أخرى بين ما يسميه البعض الإسلام الرسمي (الإفتاء، العلماء الرسميون والوجهاء) والإسلام الشعبي الذي تتبناه الحركات الصوفية والزوايا والعلماء المهمشون. ففي رحم كل مجتمع عربي يعيش مجتمع آخر مصغر يمثل نموذجاً من الحياة والتعبير مغايراً للمجتمع الكبير، وربما داعياً إلى رفضه أو نفيه^(٢٤). أي وتعبير آخر إن قدرة الجماعات الدينية على صياغة كيان ثقافي متماسك من خلال المؤسسات التقليدية (المسجد، الكتاب... الخ) وكذلك عبر بعض المؤسسات الرسمية الحديثة كالمدرسة، الجامعة، التلفزيون، الإذاعة، وبعض مؤسسات النفع العام، كانت السبب في أن تنشأ داخل المجتمعات العربية مجتمعات أخرى مصغرة (communities) كوحدات اجتماعية وثقافية مستقلة مرجعياً وأيديولوجياً عن مؤسسة الدولة. وهكذا تساهم هذه القنوات في خلخلة القيم المرجعية التي تحاول المؤسسة الثقافية الرسمية تأصيلها، باتجاه تقوية نوع من الولاء المطلق، أحياناً للمؤسسة الدينية أو بعض رموزها، قد يفوق أحياناً كل أشكال الولاء الأخرى^(٢٥) وتحديداً قضية الانتماء والمواطنة. فهذه الجماعات ونتيجة لتأكيداتها على مسألة «السلف الصالح»، فإنها بذلك تدفع نحو «الأسلمة» التدريجية للمجتمع المسلم. حيث شهدت المنطقة، كما الأقطار العربية والإسلامية الأخرى، نمواً ملحوظاً لبعض التقاليد الإسلامية مثل الزي الإسلامي، وإطلاق اللحي وارتداء الدشاديش القصيرة والسواك وتبلور وعي مضاد لسياسة التحديث والغريزة. وقد ساعد الجماعات الدينية على تحقيق ذلك دقة انتظامها، والتفاني المنقطع النظر لأعضائها في العمل، وكذا سيطرتها على مؤسسات المجتمع التقليدية وبعض المحدثات. والأهم من ذلك اتجاهها نحو الأطباق الكامل على العملية التعليمية بمستوياتها المختلفة بدءاً بالمراحل الأولى وانتهاء بالتعليم الجامعي. وذلك من خلال سيطرتها على الأجهزة الإدارية المشرفة على العملية التعليمية في وزارات التربية والتعليم، وفي الجامعات الخليجية. وربما يفسر إصرار الجماعات الدينية الأردنية في البرلمان الأردني وكذلك في الحالة الكويتية على الحصول على حقيبة وزارة التربية والتعليم. وكذا الهجوم الكاسح الذي تعرضت له سياسة وزير التربية والتعليم الكويتيين السابقين د حسن الابراهيم و د أحمد الربيعي، التي وصفت بأنها علمانية ومغربية. أهمية الجهاز التعليمي بالنسبة إليها في تحقيق عملية التنشئة الدينية للمجتمع.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

وعلى الرغم من التنامي الكبير للحركة الدينية في المنطقة واستقطابها قطاعاً كبيراً من المجتمع، إلا أنها . ولأسباب عدة وبخلاف جماعات الإسلام السياسي في المناطق العربية الأخرى . لم تدخل في صراع سافر مع السلطات المركزية لاعتقاد ،أقطابها ،أو على الأقل بعضهم ،أن الدخول في صراع ثقافي أو سياسي واضح أو ظاهر مع السلطة قد يطيح بالكثير من الامتيازات المادية والمعنوية الممنوحة لهم . القيادات . ولاتباعهم .لذا فليس عليهم غير الوعظ الدائم مع التلميح ،«أحياناً»برغبة في المشاركة أو دعوة إلى الإصلاح السياسي في إطار بناء الدولة الإسلامية ،وهم بذلك يشكلون رديفاً ،معاضداً ،للدولة المركزية ،إلا أن احتمال انفراط بعض مجموعاتنا الدينية الصغيرة عن سيطرة قيادتها العليا ، أو تنامي شعور الرفض في أوساطها سيدفع بها نحو الأشعار عن مبتغاها السياسي .وتبدو الحركة الإسلامية الكويتية بفصائلها المختلفة ،أكثر جماعات الإسلام السياسي الخليجي دعوة إلى قضايا الإصلاح السياسي.والمشاركة ،الأمير الذي ميز بين خطابها السياسي وخطاب مؤسسة الدولة الذي بدا متماثلاً ،خلال النصف الثاني من عقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات .وهي ،بفعل ذلك ،مثلت من خلال بعض قيادتها في التشكيل الوزاري الذي أعقب حل مجلس الأمة الكويتي في صيف عام ١٩٧٦ وتحديداً في عقد التسعينات .وتتحدى قيادات الحركة الفكرية في الغالب من الشرائع الوسطى للطبقة الوسطى الجديدة ذات الأصول المدنية التي أتاح لها التعليم فرصاً في الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي ،ومن بعض عناصر الشرائع الدنيا من الارستقراطية التجارية ،التقليدية منها والمحدثة إلا أن جل أعضائها من أصول مدينية من الأحياء القديمة والريف من الذين يفتقدون أسباب القوة بمستواها القبلي والاجتماعي والاقتصادي ،وهم من العاملين في المهن الدنيا من الذين أرهقت متطلبات المجتمع الاستهلاكي النفطي كاهلهم ،وشتتت عملية التحديث هويتهم .لذا أدى تعمق الوعي بالفوارق الطبقيّة (نتيجة انعدام عمليات الحراك الاجتماعي القائم على آليات التعليم والإنجاز بفعل سيادة المفهوم التقليدي للمواطنة القائم على الأصول الاجتماعية للفرد) إلى جعل هذه الفئات أرضية خصبة لعمل جماعات الإسلام السياسي .

خاتمة

يحلو للبعض أحياناً الحديث عما يسميه «المتقف العضوي»مقابل المتقف الوظيفي في المنطقة...وعلى الرغم من اتفاقنا الجزئي مع هذا القول ،إلا أننا مع ذلك نجد أن إطلاق هذا التعبير على مجتمعات تفقد الأرضية التاريخية والمجتمعة لنمو «المتقف العضوي» نوع من العبث ،فالحديث هنا عن النخبة الثقافية التقدمية أو عن المتقف الديني كرديف للمتقف العضوي ضرب من اليوتوبيا التي ليس أي أساس على أرضية الواقع .فالعديد من الظروف التاريخية والمتغيرات الموضوعية تحول

دون تحقيق ذلك. فالمثقف العضوي مشروع مجتمعي وتاريخي تفتقده المنطقة وربما الكثير من المجتمعات العربية الأخرى. وعلى الرغم من ذلك، فلا بد من التقرير أن «المثقف أو الانتلجنسي الخليجي» رغم محدودية دوره المجتمعي، وقصوره العددي، وهلامية موقفه الايديولوجي ممثل ولو هامشياً، لأصوله الاجتماعية، إلا أن هذا التمثيل قد يكون مشوهاً أو يفتقد الفاعلية، لأسباب متعلقة بالمثقف والمجتمع الذي ينتمي إليه على حد سواء.

ولكن من ناحية أخرى، فإنه يمكن القول، إن الجماعات الثقافية المختلفة من ليبرالية أو تقدمية أو دينية أو شتاتها، وبفعل سيطرة البعض منها على القنوات الثقافية غير الرسمية، أو بالأحرى القنوات الثقافية التقليدية منها والمحدثة (جرائد، مجلات، مكنتبات، جمعيات نفع عام مساجد... الخ) قد شكلت تجمعات ثقافية. سياسية ذات استقطابات فكرية وايدولوجية مغايرة، وأحياناً بديلة لمؤسسة الدولة ثقافياً وايدولوجياً، وخارج إطار سلطتها. إلا أن ما يجب التأكيد عليه هو أن القوة التأثيرية لهذه التجمعات الثقافية تبقى محدودة، نتيجة محدودية المجتمع المدني الذي تنتمي إليه، أو نتيجة جنينية تكوينه، أو كحصيلة لعملية التهميش التي يخضع إليها، أو نتيجة عجز خطاب هذه التجمعات الثقافية. السياسية عن حل معضلات المجتمع، وبالتالي معضلات أفرادها أو الالتحام بهم.

ولا يختلف صراع النخب الثقافية في المنطقة عن ذلك الصراع السائد في المناطق العربية الأخرى والقائم على نفي الطرف الآخر أكثر من التعايش معه في إطار من القبول المزدوج، وشيرعية الفكر، خصوصاً في حالة النخب ذات النزوع الايديولوجي الشمولي، إلا أنه ولأسباب متعلقة بطبيعة النخب الثقافية ذاتها، وكذا طبيعة المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه، فإن الصراع قد لا يصل إلى الأشكال الدموية والمدمرة التي نشهدها في المناطق العربية الأخرى.

الفصل الثاني

القرية والتحول المجتمعي

مقدمة

يناقش هذا الفصل لمناقشة أثر التكنولوجيا في الثقافة والمجتمع في الريف والبادية الخليجية مع أخذ البحرين نموذجاً. وفي تعاملنا مع التكنولوجيا فآنا في ذلك نضمنها النماذج العمرانية المعاصرة التي تشكل المدن حديثة التشييد في الخليج أبرز أمثلتها.

لقد أحدث العمران الجديد بالاضافة إلى التكنولوجيا الإنتاج والاستهلاك تغيرات قاربت أن تكون أساسية في جانب، إلا أنها قد لامست السطح في جوانب أخرى، فعلى الرغم من التغيرات البارزة في جوانب الحياة المادية، إلا أن منظومة العلاقات الاجتماعية الجوهرية، المحددة بالنسق القيمي

السائد، لا زالت فاعلة في المجتمع ما بعد التغيير، وتمثل مكانة امرأة وشبكة العلاقات المرتبطة بها توزيع القوة داخل مجتمع القرية والبادية، استمرارية لنمط العلاقات التقليدية في بعض جوانبها، ورغم ما نلاحظه من مظاهر تغير في دور المرأة من حيث تعليمها وعملها، إلى أنها لا زالت محكومة بمنظومة من القيم التقليدية المشرعة وبالمقابل فقد أحدثت التكنولوجيا والزحف البشري من المدينة إلى القرية والعكس، كما العمران الحديث، تغيرات في مفهوم القوة، وفي الترتيب الاجتماعي وعلاقات داخل مجتمع القرية، كما أن عملية تحول هذه قد أبرزت ومن جديد الدور غير العادي لمؤسسة الأسرة، والمؤسسات الدينية المختلفة: المآتم والمساجد والمرجيات الدينية، أو ما يطلق عليه في بعض البلاد العربية بالزوايا ... الخ.

ونحن هنا لا نميل إلى مناقشة قضية نقل التكنولوجيا وما يرتبط بها من إشكاليات في العلاقة بين الدول المتقدمة ومنظومة الدول العربية في الخليج أو ما يتعلق باستخدامات هذه التكنولوجيا ومجالاتها⁽¹⁾، كما أنها لا نزع أننا نناقش موضوع العلاقة بين التكنولوجيا والثقافة، في إطاره الإقليمي في منطقة الخليج العربي أو نعالج الوظيفة السوسيو . اقتصادية للتكنولوجيا المحلية . Local Technology، هذا إذ ما بقي بعض من آثارها، بقدر ما نتجه نحو مناقشة بعض المصاحبات السوسيو . ثقافية لتكنولوجيا الحديثة في «مجتمع الريف والبادية» في منطقة الخليج العربي : مع الأخذ بالبحرين كنموذجاً .

وفي البدء لا بد لنا كذلك من التأكيد أننا في حديثنا عن مجتمع الريف أو البادية في منطقة الخليج العربي فإننا بذلك لا نتحدث أو نتناول بالمعالجة أنماطاً إنتاجية، وبالتالي بنى اجتماعية مستقلة وذات استقلالية قد تكون نسبية عن «النمط الإنتاجي المدني»، أو بالأحرى النمط الإنتاجي

(1) انظر في هذا الاطار كتابات متعددة حول عملية نقل التكنولوجيا منها:

أ . Martin Fransman And Kenneth King – Technological CapaCity In .

The Third World – Macmillan London ١٩٨٤.

B- Sosthenes Banltsi – Technology Transfer Intermediate Technology Publications Ltd – London –

١٩٨٨

ج . محمد عبد الشفيق عيسى . العالم الثالث والتحدي التكنولوجي . دار الطليعة ، بيروت . ١٩٨٤ .

د . أسامة الخولي وآخرون . حيازة التكنولوجيا المستوردة من اجل التنمية الصناعية . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ١٩٨٧ .

هـ . فوهنك جلال وآخرون . السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ١٩٨٥ .

و . حسام محمد عيسى . نقل التكنولوجيا : دراسة في الآليات القانونية للتبعية الدولية . دار المستقبل العربي ت القاهرة . ١٩٨٧ .

السائد الذي يأخذ في سماته الكثير من سمات رأسماليات العالم الثالث، بل إننا في واقع الأمر إزاء معالجة بنى اجتماعية مندمجة في «النمط الإنتاجي المديني»، هذا الاندماج الذي كانت بداياته في العشرينات أو الثلاثينيات وربما الأربعينات، قد جعل من القرية والبادية أحد أطرافه التابعة، حتى باتت مسألة بقائها الحياتي مرتبطة باستمرارية اندماجها في منظومة عمل المركز المديني، وبتعبير آخر فإن القرية والبادية في منطقة الخليج العربي وبفعل عامل النفط تم إدماجهما في «النمط الاقتصادي الريعي السائد مطيحاً بها لوحداث اجتماعية وسياسية واقتصادية مستقلة، ومخلخلا للكثير من عناصر بنائهما الثقافي، إلا أن الأخير لم يكن بالضرورة مماثلاً أو بالأحرى متسقاً مع طبيعة وحجم تلك التغيرات التي ضربت البنى الاقتصادية وربما الاجتماعية في مجتمع الريف، بمعنى آخر أن التغيرات الحاصلة في النسق الاقتصادي، كما هي في النسق التكنولوجي والعمرائي للقرية، أكثر بروزاً من تلك التغيرات التي ضربت الأنساق القيمية والثقافية المتعلقة بالزواج، طرائقه وضوابطه، وكذلك القيم الحاكمة للمراتب والمكانات الاجتماعية والأدوار داخل الأسرة والمجتمع .

وفي حديثنا عن التكنولوجيا فإننا لا نتعامل معها كتعامل الكثير من الدراسات السابقة والتي حددتها على وجه التحديد في تكنولوجيا الإنتاج الزراعي والسلع المعمرة «تكنولوجيا الاستهلاك»^(٢)، بل إننا نشمل في ذلك النماذج العمرانية المعاصرة «العربية» وتشكل المدن الحديثة، وكذا مؤسسات العمل الحديثة، الصناعية والخدمية كأنساق /منظومات يمكن أن تلحق بمفهوم التكنولوجيا وبالتالي تفعل فعلها وفي هذا فإننا نأخذ بالمفهوم الأشمل للتكنولوجيا، بقدر ما يندرج ضمنها المعارف، والمصانع والآلات، والوثائق المكتبية، والتعليمات والتقنية، والمعرفة التي يمكن أن تكون في حوزة الأشخاص^(٣)، بقدر ما يندرج ضمنها كذلك، المنظومات الجديدة للإنتاج والعمل، أشكال وأنماط

(٢) انظر :

أ . Kathy and Pandeli Glavanis – The Rural Middle East – Zed Press – London ١٩٩٠

ب Terrey Byress – Agrarian Structure, The New

Technology And – Class Action _

In India – In Hamza Alavi and Gohn Harriss – Sociology of De veloping Countries – South Asia –

MacMilan – London, ١٩٧٧.

ج . Tony Barnett – Sociology And Development – Hutchinson – London ١٩٨٨.

د . Norman Long – An Introduction to the Sociology of Rural Develop- ment – Tavistock Publication

(٣) – جاك بران . نقل التكنولوجيا بالدوحة ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية . ١٩٨٧ . ص ٢٠ .

العلاقات الاجتماعية وإنسان السلوك^(٤)، ومن المهم التأكيد على أن العمارات في مفهومنا ليست المنازل أو الهياكل الصماء، يقدر ما تمثل هذه كلها من تقنيات جديدة للاستقرار والسكن، تتشكل في إطارها، أو بالأحرى بسببها، أنماط جديدة من العلاقة والسلوك والثقافة والتنظيمات الاجتماعية، ثم أننا ونتيجة للخصوصية التي نتعامل معها، فإننا سنتحدث عن بعض مظاهر تغير السوسيو . ثقافي التي أصابت البناء الاجتماعي السائد في الريف منذ اكتشاف النفط حتى الآن ، فالتغيرات التي قادتها تكنولوجيا صناعة النفط لازالت مستمرة وفاعلة ،ومن ناحية أخرى فإن الموضوعية العلمية توجب التأكيد على حقيقة أن التغيرات الثقافية والاجتماعية التي أصابت البنى الريفية لا تنسب في جلها إلى تكنولوجيا النفط وتوظيف ريعه «من الريع» بل أن بعضها قد ينسب الى الإصلاحات الإدارية التي بدأت مع مطلع العشرينات في البحرين والكويت ،والى التعليم الحديث وكذا الاتصال بالخارج وتأثير تدفق العمل الأجنبي .

وتقتصر هذه الدراسة على حالة توصيف بعض مظاهر تحول عناصر البناء الثقافي في المجتمع الريفي البحريني من خلال البحث في مجموعة من المؤشرات العامة التي يمكن بشكل أو بآخر أن تفسر أو بالأحرى تمثل مجمل التغيرات التي أصابت المجتمع التقليدي في المنطقة، ويشمل ذلك الريف والبادية واللتين حولتا بفعل عمليات التحدث الى مستوطنات بشرية تفتقر، وذلك بفعل شكل تكوينهما الفيزيقي الحديث Formation Physical ،وتصميمها الخارجي وربما الداخلي، إلى الارتباط بالماضي إلا في الندر اليسير ،كما أنها رغم بعض التحولات التي أصابت بعض عناصر أنساقها القيمة تفتقدان للوصل وبشكل صارخ لمنظومة الحداثة، أي أن هذه الوحدات أو الكيانات الاجتماعية، تمثل في بعضها وبفعل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، وربما بعض الثقافية، كيانات أو وحدات «بينية»، أي انتقالية، تتشابه فيها الحداثة، وبالتحديد بعض عناصرها الوافدة، والمتمثلة في التكنولوجيا وبعض أنماط المعيشة: كالمأكل والملبس والمسكن .. الخ ،مع التقليدية، دون أن تصل إلى مرحلة الاندماج أو الانصهار ، أو حتى القدرة على الخروج بتوليفة جديدة بين بعض عناصرها، إنها حالة أقرب إلى التشابه منها إلى الاندماج، مع احتمال بروز حالات من التناظر بين عناصر مكوناتها: الحداثة والتقليدية .

إن عملية التجاذب هذه التي نتحدث عنها، تعبر في أحد أوجهها عن استمرارية فاعلية القوى المقاومة للتغير المتمثلة في آليات وأدوات المؤسسات الدينية والعائلية اللتين ساعدهما في الفترة الأخيرة البروز القوي للقوى والجماعات الإسلامية، أو ما أسماها البعض بعملية «الإحياء الديني» «والعودة للصواب»، وكذا نتيجة لإعادة أحياء الكثير من المفاهيم والقيم التقليدية المؤكدة

للتمايز الأسري والقبلي، أو بالاحرى، تأكيد القيم والمفاهيم المعززة للتمايز في توزيع القوة في المجتمع، والقائمة على المحددات التقليدية العائلية وربما الاثنية أحياناً .

ويشكل محدد فإن هذا الفصل يهدف إلى دراسة أثر انتشار العمران الجديد وانحسار القطاع الزراعي وانخراط أصحابه . المزارعين . في مجالات العمل الحديثة كأنماط أو أشكال للتكنولوجيا الحديثة، في النسق الثقافي كما يتمثل في الزواج وطرائقه وأنماط العلاقات السائدة، والقيم الحاكمة للمراتب والمكانات الاجتماعية، والأسس التي يقام عليها توزيع القوة، وكذا موقف أهل الريف . بشكل عام - من منظومة الحداثة: كعلاقات وقيم اجتماعية. وهي محاولة تمثل نمط التحول العام في المجتمع الخليجي من التقليدية للحداثة.

ونظراً لطبيعة الموضوع الحساسه بالنسبة للبعض والمتمثلة في البحث في القيم والاتجاهات والرتب الاجتماعية من جهة، ونظراً لجدته ونذرة البيانات حوله من جهة أخرى، كان لا بد للباحث من تبني المنهج الوضعي التحليلي المعتمد على الملاحظة والمقابلة غير الرسمية، بالإضافة إلى معرفة الباحث الشخصية بمجتمع الدراسات من خلال الملاحظة والمشاركة.

أولاً . التكنولوجيا والثقافة والمجتمع :مناقشة لاطروحات سائدة

عملية نقل التكنولوجيا ليست هي في ذاتها عملية فنية فحسب بل أنها في واقع الأمر تمثل - وفق ما تراه بعض المدراس السيوسولوجية الغربية . انتقالاً لمنظومة من المفاهيم الثقافية والاجتماعية والسياسية من مجتمع لآخر، وهي بذلك . أي التكنولوجيا الحديثة . تمثل في نسقها العام منظومة معقدة من القيم والمفاهيم التي تنتقل عبر قنوات الآلة من مجتمع لآخر مشكلة بالتالي أنماطاً حضارية تتصادم مع تلك السائدة في مجتمع الاستقبال، إلا أنها وبفعل قوتها الاستقطابية استطاعت في انتقالها أن تطوع كثيراً من الأطر الاجتماعية المحيطة به في مجتمعات الاستقبال، وفي أحيان أخرى قد أقامت أنماطاً أو أطراً اجتماعية جديدة، فقدت من خلالها هذه المجتمعات بعض أو كل خصوصيتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية السابقة، ويبقى في كل هذه الحالات عجز هذه التكنولوجيا عن خلق أو تشكيل منظومات ثقافية جديدة تتناغم بالكامل مع النسق «الحضاري» السائد في دول الاستقبال، لذا فإن هناك من يعتقد أن انتقال التكنولوجيا إلى مجتمعات الاستقبال في العالم الثالث «لن يحل المشكلة حيث إنها ستصطدم بالظروف الاجتماعية والسياسي والثقافية المناقضة لتلك الظروف التي أنشئت فيها»^(٥)، وبالتالي فإنها في هذه الحالة لن تكون له

(٥) . يوسف مرسي حسين . الأبعاد الاجتماعي للتنمية التكنولوجية في الوطن العربي . مركز البحوث العلمية والتطبيقية ندوة مشكلة التكنولوجيا في الوطن العربي والتعبئة التكنولوجية . جامعة قطر ١٩٨٢ ص ١٤٨ .

زيادة التغيير، كما أن فعلها التطوعي للنسق الاجتماعي القائم ما هو بالأمر السهل ويفسر أصحاب نظرية التحديث في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا هذه الوضعية بالقول أن البنية الاجتماعية التقليدية أو ما أسماها فوستر Foster بحكمة التقاليد Wisdom of Tradition في مجتمعات العالم الثالث^(٦)، أو بالأحرى في ريفه، تمثل عائناً رئيسياً أما عملية التغيير الاجتماعي. فالتكنولوجيا الحديثة وبالتحديد تكنولوجيا الانتاج الزراعي التي بتوظيفها يزداد حجم الانتاج الزراعي تلقى مقاومة شديدة من جانب النسق القيمي التقليدي السائد ومن بعض البنائيات المتكاملة مثل الجذور العائلية Lineage والجماعة المحلية والطائفية.. إلخ، الأمر الذي دعا أصحاب نظرية التحديث إلى تفسير الانتاجية المنخفضة للانتاج الزراعي في ضوء العناصر البنائية المتكاملة والمتداخلة المعيقة لعملية التغيير في إطاره العام^(٧). ويتبنى هذه الفكرة كذلك نفر ليس بقليل من الكتاب العرب الذين يرون أن عملية نقل التكنولوجيا وبالتالي توظيفها محلياً يصطدم بطبيعة النسق القيمي السائد في المجتمع العربي، هذا النسق الذي أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه معوق أو محبط لأي عملية استيعاب مجتمعي للتكنولوجيا الحديثة.

[يجب أن نعترف بأن هناك عوائق اجتماعية يرتبط بعضها بتراث غير ملائم بعصر لعلوم والتكنولوجيا المتقدمة، وهناك تقاليد اجتماعية لا بد من إعادة النظر فيها وهذا سوف يسوقنا إلى بناء قيم ترتكز على تواصله مع النهضة العلمية الحالية^(٨)].

إن هذه «العوائق الاجتماعية» المتأصلة في جذور المجتمع عبر تراكم حكمة أجياله قد دفعت هؤلاء لوصف مجتمعات الشرق بشكل عام بالمحافظة Conservatism، ففي مجتمع يكون فيه الاقتصاد محكوماً بتقلبات الطبيعة والسوق بالإضافة لخضوعه للقوى الخارجية، فإن المستقبل سيكون حتماً غير قابل للتكهن لنا، فما على الفرد هنا غير اتباع التقاليد، كمن يتحسس الممرات المطروقة في بيئة وعرة معتمداً في ذلك على المعرفة السائدة محلياً، فبالنسبة لهذه المجتمعات فإن

(٦) - G. Foster, Traditional Culture and the Impact Of Technological Change, Harper and Row, N.Y., ١٩٦٢ PP. ٤-٥. نقلاً عن :

Tony Barnett, Sociology and Development - op. cit. P. 109.

(٧) - Kathy and Pandeli Glavanis - The Sociology Of Agrarian Relations in- The Middle East: The Persistence Of House Hold Production. Current Sociology - Vol. ٣١ No. ٢ Summer, ١٩٨٣-PP. ٦- ٧٠

(٨) - مداخلة الدكتور عدنان بدران . في انطوان زحلان . التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول في مضمارها . منتدى الفكر العربي . عمان ١٩٨٦ ص ٨٣.

الطقوس والتقاليد المحلية باتباعها، تمثل أفضل الفرص المقدمة للنجاح أو بالأحرى لانجاز العمل (٩).

ومن ناحية أخرى فإن التكنولوجيا لا يمكن التعامل معها كمتغير وحيد مهيم غير قابل للرفض أو التحويل والتعديل، فهي في هذا الاطار ليست متغيراً مستقلاً عن التشكيل الاجتماعي القائم، بل يتم في كثير من الحالات استنباطها وبلورتها وتتميتها وتطويرها واختبار مدى مصداقيتها من خلال النسق الاجتماعي الذي تعمل في إطاره وبشكل غير منفصل عن المنظومة القيمية السائدة وكذا أهداف وحاجات المجتمع (١٠) بل إن تجارب الكثير من ريف العالم الثالث في أمريكا اللاتينية ودول جنوب وشرق آسيا تشير لحالات التطويع والابداع التي خضعت لها التكنولوجيا الغربية.

ودون شك فإن النظريات أو التفسيرات الغربية التي تناولت مشكل علاقة التكنولوجيا بالثقافة في المجتمعات الريفية في العالم الثالث، رغم الأهمية العلمية التي تضطلع بها، إلا أنها تبقى محدودة الفهم، فهي تجد في التغيرات أو بالأحرى التنمية الريفية Rural Development على أنها «هم» «Them» أي العالم الثالث . الذين يتعلمون «منا» «US» . أي العالم المتقدم. كما إنها من ناحية أخرى قد افترضت عملية التغير على أنها عملية تغير في القيم Value Change التي تأتي كمحصلة لعمليات التعليم وتنمية المجتمع المحلي Community development، إن هذه الرؤية قد فشلت في فهم أن عملية التغير في القيم ليست هي في ذاتها محصلة لتغير في وعي الأفراد فحسب، وإنما بنفس القدر هي نتاج لتغيرات في الوعي الحاكم لمنظومة العلاقات التاريخية التي تربط بين المجتمعات الزراعية والنظام الاقتصادي العالمي (١١)، هي وإن كان توظيفها في ريف المنطقة العربية جاء بغرض زيادة المنتج الزراعي أو تجويده، إلا أنه وفي حالات كثيرة جاء ليخدم . أي توظيف التكنولوجيا الحديثة. جماعات القلة ذات الارتباط العلائقي بمجتمعات المركز في الداخل والخارج. ومرة أخرى نعيد ونقول أن لتكنولوجيا الحديثة، كما سبق أن أشرنا، هي في واقع الأمر نتاج؛ لسياق اجتماعي . اقتصادي ينتمي للمجتمعات الصناعية أو ما بعد الصناعة Post-Industrial، وينقلها لريف وربما لمدن العالم الثالث فإنها تكون في مواجهة مجتمعات هي جلاها مجتمعات ما قبل رأسمالية أو حديثة الخبرة بها . أي نمط الانتاج الرأسمالي . الأمر الذي بدا واضحاً

(٩) Peter Worsley The Three Worlds: Culture and De velopment-WeidenfiId And Nicolson – –

London ١٩٨٤P.١٢٠

(١٠) . فينان محمد طاهر . مشكلة نقل التكنولوجيا : دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية . الهيئة المصرية

العامّة للكتاب . القاهرة . ١٩٨٦ ص ١١٢ .

Tony Barnett. O.PCIT. P. ١١٠

(١١)

في تلك الثنائية الثقافية Double Standard الصارخة التي وصمت بها هذه المجتمعات، فهي في غاية التقدم . أي مجتمعات المنطقة بشكل عام . من حيث استخدامها للتكنولوجيا المعاصرة أو بالأحرى من حيث استهلاكها لإنتاجيات التكنولوجيا المعاصرة، إلا أنها لا زالت تعابير «من معايير» أمورها الأخرى في ضوء معيار الفزو Ascirbtion ومراتب الأفراد المبنية على الأسس التقليدية، أي في ضوء الانتماء العائلي والقبلي للفرد، ومراتب هذه الاطر المرجعية في سلم المرجعيات العامة للمجتمع: القبلية والجماعية الأهنية. وبالمثل يمكن القول فيما يخص المرأة ودورها وفي علاقات الزواج . فهي . أي التكنولوجيا . لم تنقل Transfer لريف العالم الثالث، وبالتالي اندمجت في نسيجه الاجتماعي . الثقافي ، بقدر ما هي قد اقتحمته penetrate محطة بذلك الكثير من هياكله الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

ثانياً. تغير العمران الريفي: تغير ثقافي

إن ما نسميه هنا بالقرية، لا يحمل شيئاً من هذا التعبير إلا في إطاره الاجتماعي والثقافي وربما التاريخي أكثر منه في إطاره الاقتصادي والسياسي، فالاختراق المدني كما التوسع الحضري قد غير كثيراً من الهيكل العمراني والتركيبية السكانية للقرية، فكما اتجه أفرادها للبحث عن مصادر رزقهم خارج إطار اقتصادها التقليدي، وجد سكان المدينة في مزارعها أرضاً صالحة للسكني والمعيشة، فاكتشاف النفط في الثلاثينات وارتفاع أسعاره في السبعينات قد قلل كثيراً من القيمة الاقتصادية للأرض الزراعية، ودفع بشكل غير عادي نحو تحول الكثير من الأراضي الزراعية إلى تجمعات سكنية فارهة لسكانها من الأرستقراطية المحلية والوافدة «انظر الشكل رقم ١»، وهي رغم أنها في قلب القرية إلى أنها غير ذات علاقة بها حتى أنها . في الفترة الأخيرة فضلت أن تكون لها مداخنها ومخارجها المختلفة عن مداخل ومخارج القرية فالاجتياح العمراني للمناطق الزراعية قد أطاح بالسماة الاقتصادية السياسية، وربما الثقافية للقرية البحرينية وخصوصاً تلك القرى الواقعة بمحاذاة العاصمة أو المراكز المدنية بفعل اندماجها في المراكز الميتروبوليتية. فالقرى الزراعية مثل الماحوز، القفول، النعيم، الزنج، السهلة، جد علي وبسند كقرى زراعية وقلالي والحالات والبسيتين كقرى صيد قد تم إدماجها بالكامل في المناطق الميتروبوليتية، مثل مدينة المنامة في حالة القفول والنعيم والزنج والمحرق في حالة قلالي والحالات والبسيتين ومدينة عيسى في حالة جد علي وسيد والكورة وتوبلي وجرداب (انظر الشكل رقم ٢). كما أن بعضها قد تم محاصرته وتطويره بالمناطق العمرانية الجديدة حتى بدا العمران الجديد: الفلل والعمارات ذات الطابع الجديد، تخفي الشكل القديم للقرية وربما بمبانيها المتهالكة المتراسة وطرقها الوعرة التي بدأت تدخلها كل أشكال تكنولوجيا الحداثة فهذه المناطق قد سكن أطرافها أو مزارعها الأرستقراطية المحلية، والمتمثلة ف فئة كبار

التجار التقليديين وبعض المحدثين ،وكبار موظفي الدولة والقطاع الخاص والانتلجنسيا المحلية ،أو تم تحويل مزارعها إلى مساكن تجارية :عمارات وفلل ،أو تم استيطانها من قبل الشرائح العليا من الطبقة الوسطى الجديدة ،بالإضافة إلى الوافدين من الذين يحتلون المراكز القيادية في مؤسسات القطاع الخاص وربما الحكومي .

فهذه المناطق مثلت نقطة الانطلاق الأولى للنزوح المدني نحو القرية لدى بعض شرائح الأرستقراطية المحلية ،وبتوسيع المناطق الحضرية ودخول الأطراف الريفية كمراكز مدنية ،نزحت مرة أخرى هذه الفئة إلى المناطق البعيدة نسبياً عن المراكز المدنية كقرى سار وباربار ..الخ . من ناحية والقاطنة من ناحية أخرى تكاد تكون معدومة،حيث التفاوت الطبقي والأثني والحضاري ،كلها عوامل مؤثرة في درجة التفاعل بين الجماعات الجديدة ولقديمة الساكنة للقرية . المدينة.

ويلاحظ أن بعض البيروت والأحياء القديمة التي تم إخلاؤها من قبل الارستقراطية المحلية وعناصر الجماعات الطبقة الوسطى الجديدة في وسط المراكز المدنية قد تم احتلالها من قبل عناصر من العمالة الوافدة العاملة في العاملة في المهن الوظيفية الدنيا ذات الأجور المتدنية،حيث يتكدس العشرات منهم في غرف المنازل العربية القديمة التي تحولت إلى شكل من أشكال «الخانات» القديمة التي تحوي في العادة العابرين أو النازلين الجدد من الوافدين لمدينة.كما أن المناطق الأخرى أي قرى النزوح المدني الأول التي تم إخلاؤها بعد النزوح الثاني للارستقراطية المحلية استوطنت هي الأخرى من بعض الفئات الحضرية المحلية التي تنتمي إلى الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى الجديدة،أو عناصر الشرائح العليا من الطبقة الدنيا من العاملين في القطاع العام أو الخاص،أو من بعض الجماعات الأسيوية المهاجرة « الهنود ، والفلبينيين ..الخ»،أو من بعض الجماعات الأوروبية العاملة في الغالب في المهن الوسطى وبعض المهن العليا في القطاع المصرفي وقطاع البناء ذات الدخول العالية نسبياً،وبالمثل فإن الجماعات الجديدة هي الأخرى تفتقر فيما بينها بسبب اختلافاتها الاثنية أو بينها وبين الجماعات المحلية لأي درجة من درجات الوصول الاجتماعي إلا في حدود استخدام المرافق العامة للخدمات.

لقد فقدت هذه القرى شخصيتها العمرانية،حيث تحول كثير من مزارعها أو بالاحرى كلها، إلى فلل وعمارات حديثة كما أن الكثير من سكانها الأصليين قد شيّدوا بيوتهم على النمط الأوربي الحديث،الأمر الذي أفقدها الكثير من معالمها العمرانية التقليدية،كما فقدت المرأة جزءاً من حريتها النسبية السابقة التي منحت لها في السابق بفعل كون القرية وحدة قرابية واحدة بفعل نزوح سكان المدن «الأغراب» من سكانها الأصليين قد شيّدوا بيوتهم على النمط الأوربي الحديث،الأمر الذي

أفقدتها الكثير من معالمها العمرانية التقليدية، كما فقدت المرأة جزءاً من حريتها النسبية السابقة التي منحت لها في السابق بفعل كون القرية وحدة قرابية واحدة بفعل نزوح سكان المدن «الأغراب» إليها. أما الشكل الآخر من القرية . المدينة «انظر شكل رقم ٣» فهو القرى التي في الغالب ما تكون ذات حجم سكاني ومكاني أكبر من القرى السابقة الذكر ، كما أنها مثلت شكلاً من أشكال التحول الحضري في وقت مبكر ، أو أنها كانت تاريخياً أحد المراكز الحضرية أو السياسية لجزر البحرين كقرى جد حفص وبلاد القديم ، وتبتعد هذه القرى بعض الشيء عن المراكز المدنية مثل جد حفص ، السنابس ، الدية ، الخميس ، الدراز ، بلاد القديم ، كما هو الأمر في حالة قرية البسيتين وقلالي ، إلخ ، وقد تعرضت هذه القرى لنزوح مديني كبير باتجاهها ، وينحدر هؤلاء النازحون من هذه الأصول الطبقيّة الوسطى ، وبعض الشرائح العليا من الطبقة الدنيا المدنية ، وينتمي جل هؤلاء في الغالب لذات الأصول الأثنية التي ينتمي إليها السكان الأصليون للقرية . كما استقبلت هذه القرى الوافدين العرب والأجانب ولكن في حدود ضيقة جداً إذا ما قورنوا بالجماعتين ، الأولى والثانية ، ويمثل جانب انخفاض أجور السكن والخدمات في هذه المناطق إذا ما قورنت بمثلتها في المدينة ، الدافع وراء نزوح بعض الوافدين باتجاه السكن في هذه المناطق .

ومثلت قرى جد حفص وكذلك الخمسين والدراز ، إلى حد ما ، مركز الثقل في احتواء القرى الصغيرة الأخرى المجاورة لها ، حيث تم إدماج لقرية / مدينة جد حفص مع القرى الصغيرة المجاورة لها مثل قرية المصلى والسهلة الحدرية ، وربما قرية لاديه ، ضمن الحدود الإقليمية لم يعرف الآن «بجد حفص الكبرى» ، وبالمثل نجد أن التوسع العمراني لقرية السنابس قد أدمج ضمن أطرها الإقليمية القرى المجاورة لها مثل جبلة منى والجزء الشمالي من قرية البرهامة ، وكذا يصح القول على قرية / مدينة الخميس التي قد ابتلعت ضمن أطرها الإقليمية قرية عذاري وبلاد القديم والزنج ، ويمكن القول هنا أن التوسع العمراني لقرية الدراز هو الآخر في طريقه لابتلاع قرى باربار وجنوسان وجد الحاج . ومن الملاحظ أنه رغم التوسع العمراني الكبير لقرية البديع ، إلا أنه . أي هذا التوسع . لم يتخط الحدود الإقليمية لقرية البديع في طريقة لادماج القرى المجاورة ، كقرية بني جمرة وسار ، حيث حدد هذا التوسع بالحدود الأثنية . الثقافية للقرى المجاورة؟ التي اتجهت لأن تكون لقرى بني جمرة والمرخ . إلخ ، وحدات عمرانية لها بعض الخصوصية الاجتماعية . الثقافية عن قرية البديع .

وبمقارنة نموذج القرية . المدينة الأول والنموذج الثاني من حيث التحول الذي أصاب أفرادها ، نجد أنه في الوقت الذي قد أعاق الفصل الاجتماعي والتفاوت الطبقي والاختلاف الأثني أي اندماج حقيقي بني الجماعات القادمة والجماعات المستقرة في النموذج الأول ، فإن التقارب الطبقي والتماثل الأثني والثقافي بين جماعات النموذج الثاني قد ساعد ليس فقط أفراد الجماعات المستقرة على

التخلي عن أنشطتهم الاقتصادية التقليدية، وإنما ساعد كذلك على تبنيهم للكثير من القيم الاجتماعية الثقافية المترولوجية التي جاءت مع استقرار الجماعات المدنية في هذه القرى، فقد مثلت وحدات هذا النموذج ألى القرى التي قبلت بمسألة تعليم المرأة، كما انخرط الكثير من نساءه ممن أنهين التعليم الثانوي أو الجامعي في قطاعات العمل الحديثة كالتعليم، البنوك، المستشفيات، الشركات .. إلخ. وبفعل عملية التحدث هذه بدأت تمثل في حياتها الاجتماعية والثقافية اتجاهات فكرية متعددة منها: الاتجاه المحافظ والتقليدي والاتجاه الليبرالي حيث يقود الأول رجال الدين وبعض كبار السن وبعض أصحاب النفوذ من التجار وكبار وموظفي الحكومة والقطاع الخاص، في حين يقود الاتجاه الأخر الجيل الجديد ممن تلقى تعليمه في دول المراكز العربية مثل دمشق والقاهرة وبيروت والغرب وغيرها ودخل في علاقات زواج مع عناصر من الجنس الأخر من الأوساط المدنية، أو ممن تمثل بعض من القيم الكسمبوليتية من نساء القرية، ويدير هؤلاء في الغالب الأندية الثقافية والرياضية التي أصبحت خصوصا في الخمسينات والستينات منابر الدعوة لمنظومة أفكار الحداثة ونمط الحياة الليبرالية، إلى أن الوهن بدأ يدب في أحشاء هذه الجماعة مع نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات بفعل البروز الجديد للجماعات المحافظة وجماعات الخطاب الديني، الأمر الذي دفع باتجاه المزيد من المحافظة والعودة «للجذور» في أوساط النازحين الجدد وذوي الأصول الريفية على السواء، وتنتشر في أوساط نسوته وبشكل واضح ظاهرة التزبي «من الزي» الإسلامي وكذا «أسلمة» سلوك وملبس بعض رجالاتها.. ويفرض مجتمع القرية على النساء، الملتحقات منهن بالتعليم الجامعي المختلط وكذا الداخلات لقطاعات العمل الحديثة، الحجاب كحماية لهن من تأثير مراكز الحداثة «الفاسقة».

أما الشكل الرابع من القرية الحضرية Urban- Village (انظر الشكل رقم ٤) فيمثل علي وجه التحديد التجمعات السكنية الجديدة في قرى عراد وعالي وإلى حد ما قرى سند وسار، حيث المدينة الجديدة تجاور القرية القديمة ويفصل بينهما شارع رئيسي، ويبرز الاختلاف بين الأثنين في التباين الواضح في نمط العلاقات الاجتماعية السائدة، أو بالأحرى في النسق القيمي الحاكم لمنظومة السلوك الاجتماعي وعلاقاته، بالإضافة إلى الاختلاف الواضح في شكل تصميم المباني وحجمها، ودرجة النقل الاجتماعي . الاقتصادي وربما السياسي لأصحابها.

ويقطن المناطق الحديثة في هذا النموذج وبالتحديد في «عراد» إلى حد ما قرية «عالي» بعض من ذوي الدخل المحدود، إلا أن غالبية مستوطنها الجدد هم من ذوي الأصول الطبقة الوسطى وبالتحديد في قرية عراد، من الذين يتبوأون المراكز المتقدمة في المؤسسة الرسمية والقطاع الخاص، البنوك والمؤسسات الاقتصادية، من جيل السبعينات الذي عاصر الكثير من التحولات

الفكرية والاقتصادية، وتشارك المناطق الحضرية الجديدة في قريتي عالي وسار في كونها تضم الشرائح المختلفة للطبقة العليا من صانعي القرار في القطاع الرسمي والخاص من الوزراء ومدراء البنوك والمؤسسات الاقتصادية.

ودرجة الاتصال بين التجمعات السكنية الجديدة والتجمعات السكنية القروية محدودة أن لم تكن منعدمة، ومحددة في ضوء الأصول الاجتماعية والطبقية والاثنية للجماعات القروية كما هي للنازحين المدينين، إلا أنهم جميعاً في الغالب، يشتركون في الاستفادة من الخدمات المختلفة التي تقدمها مؤسسات الدولة كالصحة والتعليم.. الخ، مع اتجاه واضح لبعض رموز الارستقراطية المحلية وكذا الطبقة الوسطى الجديدة، نحو تفضيل خدمات التعليم التطبيب الخاص وذلك لتأكيد تمايزها وموضعها في سلم التراتب الاجتماعي / المحلي Stratification . ويشترك بعض ساكني قرية مدينة عراد الجديدة في كونهم، في الغالب، من القادمين من قرى ومدينة المحرق بالإضافة لتمائل أخولهم الطبقة والأثنية، الأمر الذي يخلق درجة أكبر من التجانس الاجتماعي فيما بينهم إذا ما قورن ذلك مع حالة ساكني المناطق الجديدة، في المناطق الأخرى، مثل قرى عالي وسار وذلك فعل التشرذم النسبي لاصولهم الطبقة والثقافية والأثنية.

أما الشكل الخامس (انظر الشكل رقم ٥) والأخير فهو نموذج القرية، وهذه وإن لم تخبر زحفاً سكانياً مدينياً عليها، إلا أن أفرادها كمحصلة لمجمل التغيرات التي أصابت عموم المجتمع، يتجهون نحو تشييد بيوتهم على الطراز العمراني الحديث، وفي الغالب تتم عملية العمران الجديدة هذه في أطراف القرية أو أحياناً أخرى في داخل القرية ذاتها.

وتمثل قرى الزلاق وعسكر وجو «قرى صيد» وكذلك قرى صدد ودار كليب «قرى زراعية»، نماذج للقرى التي تعرضت بفعل عملية التغير العام للتحديث العمراني، وتمثل قرى الصيد كالزلاق وعسكر وجو وبشكل أكبر من الأخرى قرى منغلقة على أصحابها. وسكانها يمثلون إمداداً للعائلات الممتدة ذات الأصول القبلية التي استقرت في هذه القرى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وهي في واقع الأمر قرى عمل أصحابها في صناعة الغوص والصيد، إلا أن الانتكاسة التي أصابت هذين القطاعين جعلت منها قرى معتمدة في عيشها وربما استمراريتها على انخراط أفرادها في مجالات العمل الحديثة، وبالتحديد في القطاع الحكومي، مع استمرارية نفر من قاطنيها في مزاوله مهنة الصيد البحري، وبالتحديد صيد الأسماك. وتتسم علاقات أفرادها الاجتماعية ومركز المرأة فيها بالمحافظة إذا ما قورن ببعض الأشكال السابقة.

أما النموذج الفرعي الأخر من الشكل الخامس فتمثله القرى الزراعية الغربية كقرى صدد ودار كليب.. الخ. وقد اقتصر هذه القرى، من حيث ساكنوها، على أفرادها الأصليين مع بعض

التحولات العمرانية في مبانيها، وذلك على الرغم من الزحف السكاني الذي جاء على بعد بضعة أمتار من أطرافها ولا زالت هذه القرى بفعل بعدها المكاني عن المراكز المدنية محتفظة بجزء ليس بيسير من نمط حياتها ومبانيها التقليدية، وتتميز هذه القرى باتجاهاتها المحافظة إذا ما قورنت بقرى النماذج/الأشكال الأخرى السابقة الذكر، إلا أنها هي الأخرى مهددة من قبل المراكز المدنية الجديدة الحديثة المنشأة على أطرافها بالتدخل، وبالتالي الاندماج ضمن الأطر المدنية، فقرى المنطقة الغربية «كقرى صدد ودار كليب.. الخ» مهددة بالابتلاع من قبل المراكز المدنية الحديثة، الأمر الذي يماثل هو الآخر حالة القرى المحاذية لمدينة عيسى كقرى جدعلى وسند وغيرها، والتي تم إدماجها ضمن البنية الهيكلية وربما الاجتماعية لمدينة عيسى.

وفي الوقت الذي لم تتعرض فيه هذه القرى للهجرة المعاكسة لسكانها الأصليين، تعرضت قرى مثل سترة، وإلى حد كبير، العكر ونويدرات لشكل من أشكال الهجرة المعاكسة، وبالتحديد أوساط الجيل الجديد من سكانها الأصليين باتجاه مناطق الإسكان الحديثة في مدينة عيسى ومدينة حمد، فالقرب المكاني للقرى السابقة الذكر من المناطق الصناعية، بالإضافة لتردي الخدمات الصحية والاجتماعية فيها، واعتبارها واحدة من أكثر المناطق تلوثاً نتيجة لقربها من مصانع التكرير والمنطقة الصناعية إلى اندماج بعض أفراد جيلها الجديد في نمط الحياة المدنية بفعل التعليم والعمل والزواج، كل هذه العوامل ساهمت في جعل هذه القرى الأقل من حيث درجة استقطابها للجماعات المدنية إذا ما قورنت بقرى المنطقة الشمالية الوسطى، وخصوصاً قرى نويدرات والعكر والمعامير كما هي قرى الزلاق وجو وعسكر مقتصرة أو بالأحرى مغلقة على سكانها الأصليين مع بعض من العمالة الأسيوسية الوافدة.

وكما يبدو من استعراضنا للنماذج الخمسة السابقة الذكر، ومع اختلافات بسيطة أو كبيرة قد تختلف من نموذج لآخر، فإن ما أردنا أن نؤكد هنا هو، أنه على الرغم من أن الامتداد العمراني حول أو داخل هذه القرى قد غير الكثير من التركيبة وكذا التصميم الفيزيقي للقرية، فإن درجة التغيير في نمط العلاقات الاجتماعية وكذا القيم الحاكمة للسلوك الاجتماعي، وخصوصاً تلك المحددة للوضع النسوي وعلاقات الزواج، لا يبدو أنه قد انتابها الكثير من التبدل والتحول، فالقديم كما يبدو قارد على الاستمرار في داخل أفرادها، رغم ما نلاحظه من مظاهر للتغيير في الأطر الخارجية للقرية.

فنظام الزواج وكذا بعض مراسيمه، قد شابه بعض التغيير خلال العقود الثلاث الماضية، فهو قد خرج عن إطار الوحدة القرابية، التي كانت تشكل القرية سابقاً ليشمل بالتالي بعض من الذين وفدوا عليها، وبالتحديد أولئك الذي يقربون من حيث النسيج الثقافي والأثني من سكان القرية، ومن الملاحظ أن الزواج والذي يتم بين جماعات القرية المستوطنين المدنيين يتم في الغالب، بين

المستوطنين المدينيين والجلب الثاني من أبناء القرية ممن خبر قدرأ من الحداثة بفعل عملية التعليم والعمل والسفر...إلا أن جل حالات الزواج تبقى محكومة بالحدود الجغرافية للقرية وبالتحديد في أوساط جماعاتها الأصلية،ويتم ذلك في الغالب وفق التسلسل القرابي أو الطبقي للعائلات،فلم تعد «بنت القرية» خصوصاً في أوساط بعض العائلات القروية المتمثلة للقيم المدينية ينقصها شيء من المظاهر الخارجية للحداثة التعليم والعمل وربما الملبس أحياناً .ومن المهم الإشارة هنا أنه في الوقت الذي يتجه بعض «المحدثين» من أبناء القرية من الذين يتبأون مراكز متقدمة في الجهاز الإداري في القطاع الرسمي والخاص وكذا أبناء الارستقراطية الريفية . والمتمثلة في أصحاب الأراضي الزراعية والتجار والوجهاء وأعيان القرية . للبحث عن شريكة حياة في أوساط نساء الجماعات المدينية من المستوطنين الجدد أو من المدينة ذاتها من ذوي الأصول الطبقة الوسطى والعليا يتجه الآخرون من العاملين في القطاعات المهنية الوسطى والدنيا من أبناء القرية للبحث عن شريكة الحياة في أوساط نسوة القرية ،أو في أوساط المدينة من ذوات الأصول الطبقة الدنيا ممن تربطهم بهن علاقات قرابة أو ممن كان قد التقى بهن في مكان العمل .

بالإضافة لذلك فإن النزوح البشري باتجاه القرية وكذا التخطيط الجديد الذي خضعت له مناطقها قد خلخل كثيراً من الأنساق المحددة لبناء القوة فيها فاختلفت نتيجة لذلك سلطة ونفوذ الكثير من الأسر التقليدية ،لأمر الذي تزامن هو الآخر مع فقدانهم لمهنتهم التقليدية في القطاع الزراعي ،أو بالأحرى لفقدان الأراضي الزراعية لبعضهم قيمتها الاقتصادية مقابل القيمة الاقتصادية للعمران الجديد ، وانحسرت كذلك سلطة مخاتير «جمع مختار» القرية مع زيادة اندماج القرية في النمط الإنتاجي المديني ،وبالتالي استمرارية بقائها الاقتصادي والاجتماعي مع استمرارية هذا الاندماج .

وكمحصلة لذلك برزت سطوة ونفوذ بعض الجماعات الجديدة من الملاك العقاريين وأولئك المرتبطين بإدارات الأوقاف التي تكاد يكون تحت سلطتها أغلب الأراضي الزراعية والمجمعات السكنية الجديدة ،بالإضافة لبعض الشخصيات القروية التي تحتل المراكز المتقدمة في إدارات الدولة وبعض مؤسسات القطاع الخاص والمقاولين والتجار ،أي بمعنى آخر أن درجة النفوذ والقوة التي يحتلها الفرد داخل القرية لم تعد محددة وبدرجة كبيرة بمحددات النسق الاقتصادي للقرية ،بقدر ما في محددة بدرجة ارتباط الفرد أو الجماعة التي ينتمي إليها بالقوة ومصادرها القائمة في المراكز المدينية

ومع ذلك لا بد لنا من الإشارة إلى أنه على الرغم مما قد يبدو تغيير في مراكز جماعات الصفوة التقليدية مقابل الجماعات الجديدة نتيجة للتحوّل البارز في التغيرات الاجتماعية الاقتصادية المحددة لمفاهيم السلطة والنفوذ في المجتمع،فإن جماع الصفوة الدينية أو بالأحرى المؤسسة الدينية

والمرابطين بها لم يمسهما إلا النزر القليل من التغيير، بل أنها قد استطاعت أن تستمر كقوة مؤثرة في الطريقة التي تتشكل في ضوءها أنماط السلوك والعلاقات القائمة بين أفراد مجتمع القرية، وذلك بفعل رؤيتها الخاصة للدين من ناحية وارتباطها أ، ارتباط بعض رموزها بمؤسسة الدورة من ناحية أخرى، فمؤسسة المسجد والمآتم الحسينية وكذا مجالس المناسبات، مثلت الآليات الرئيسية التي عن طريقها تتم إعادة إنتاج النسق الثقافي التقليدي السائد، وبتعبير آخر، فإن المؤسسات الدينية بالإضافة لمؤسسة الأسرة تلعب دوراً أساسياً في عملية التنشئة الاجتماعية والدينية وربما السياسية التي يخضع لها الفرد، أي أن هذه المؤسسات تمثل الآليات التي عن طريقها يتم إخضاع العامة للثقافة السائدة، ودون شك فقد جاءت سنوات الصحوة لتعطي قوة جديدة لسيادة القيم التقليدية الحاكمة للسلوك الاجتماعي وبالتالي أفرادها .

من ناحية أخرى فإن سنوات الخمسينات والستينات وربما السبعينات قد قامت نحو بروز نخب اقتصادية جديدة اعتمدت في ثرائها الحالي على العمل في قطاع المقاولات والتجارة، الأمر الذي رغم محدودية عدد أفرادها، فإنه قد أدخل إلى حد ما بالتجانس الاقتصادي بين الجماعات المختلفة المكونة لمجتمع القرية، الأمر الذي دفع إلى البحث عن آليات مبتدعة، أو بإعادة توظيف بعض آلياتها التقليدية: كالدين والقربة والجيرة، لتحد بالتالي من التباين الطبقي بين أفراد الوحدة القروية، بفعل التأثيرات الاقتصادية غير المتكافئة Economic Imbalance، وذلك عن طريق فرض التزامات مالية ذات صبغة دينية، كأن يتعهد لقروي الثري ببناء أو تمويل أحد المآتم أو المساجد أو كليهما، أو أن يتعهد بجزء من ثروته كوقف لأي منهما، أو يتعهد وذلك حديثاً بالإنفاق على بعض الأسر المحتاجة أو إصلاح منازلها أو بناء أخرى جديدة لها. أي أن أصحاب المكانة الاجتماعية سواء أكانوا من مجتمع القرية، أو من المجتمع المحلي، تتم محافظتهم على مراكز الصدارة والوجاهة في سلم التراتب الاجتماعي المحلي، بإنفاق وجزء من الثروة الشخصية، أو رهنها لأغراض وأعمال هي في الغالب ذات صبغة دينية، الأمر الذي قد يدفع نحو زيادة درجة الوصل الاجتماعي الشكلي بينه وبين الآخرين من أفراد مجتمعه، رغم الفوارق الطبقيّة التي تفصل بينهما، أمر كهذا يساعد مرة أخرى على استمرارية الوضع القائم على التوزيع التقليدي للقوة، ولا بد من التأكيد هنا على حقيقة أنه في الوقت الذي لازالت هذه الميكانزمات /الآليات فاعلة في بعض المناطق الريفية، إلا أنها في بعضها الآخر قد فقدت الكثير من قوتها بفعل نمو الكثير من قيم الرأسمالية الحديثة المحددة لتراكم الثروة وسبل استثماراتها .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن تصميم المنازل الحديثة، بأشكالها المغلقة المنعزلة عن غيرها من البيوت المجاورة، بالإضافة للدخول الكثيف لمكيفات الهواء قد أضعف من قوة العلاقات الاجتماعية

بين أفراد الوحدة الأسرية الواحدة، وكذا بين الوحدات الأسرية المختلفة للحي أو القرية، فالتجاور البنائي للبيوت القديمة وكذلك طبيعة تصميمها الداخلي يسمح بقدر أوسع من العلاقات الاجتماعية أن تتسج وكذا في تشابك هذه العلاقات فتصميم البيوت القديمة كان يسمح لأفراد الوحدة القرابية أو الأسرية الواحدة بالالتقاء في بهو «حوش» المنزل في فترات الظهيرة والعصر، كما أن غرفها الواسعة تسمح هي الأخرى بذلك، كما أن اختفاء مكيفات الهواء الحديثة، كان عاملاً مهماً من عوامل الالتقاء وخصوصاً في فصل الصيف بين أفراد الوحدة القرابية الواحدة، حيث يفترض أفراد الأسرة ليلاً سطوح المنازل القديمة، الأمر الذي يعتبر كذلك عاملاً من عوامل تقاربها أو بالأحرى مشاركة البعض منهم لهموم ومشاكل البعض الآخر سواء أكان بين أفراد الوحدة القرابية الواحدة من ناحية، أو الأسر المتجاورة من ناحية أخرى .

ودون شك فإن طبيعة البناء القديم كانت تسمح لأصحاب البيوت المجاورة بقدر من التدخل في شؤون الأسرة المجاورة لها بفعل انكشاف هذه الأسر على بعضها البعض، فالتصميم العمراني التقليدي للقرية أو المدينة، من حيث تحديده للفراغات ووظائفها داخل المسكن، وبالإضافة إلى التشابك البنائي الشديد بين الوحدات السكنية المختلفة سواء أكان ذلك في القرية أو المدينة التقليدية، جعل من نمط العلاقات الاجتماعية بين أفراد الوحدة الجغرافية «القرية أو المدينة» أكثر تمثلاً لنمط العلاقات الأولية السائدة في المجتمع المحلي، بل إنها تقترب كثيراً من نموذج العلاقات السائدة بين أفراد الأسر الممتدة من حيث التساند الوظيفي والتعاقد السياسي، أي أن النموذج العمراني التقليدي كآليه من آليات المجتمع قد ساهم في إعادة إنتاج نمط العلاقات الأولية «علاقات القرية» في حين كان النموذج العمراني الحديث عنصراً رئيسياً في تشتيتها وبالتالي ضعفها إلا أنه مع ذلك يبقى ضعيفاً نسبياً وتبقى للمؤسسات التقليدية: الدين والعائلة فاعلية لانتلحظها في مجتمعات المدينة .

ثالثاً . تغير بنية وتركيب القوى العاملة في

الريف :تغير في ثقافة العمل

الحاجة للأيدي العاملة الأجنبية ليست بالظاهرة الجديدة في مجتمعات الخليج العربي، فالقطاعات التقليدية كالزراعة والغوص كانت توظف ما لا يقل عن ٢٠% من عمالتها من الخارج، وفي حين استقدم قطاع الغوص جل عمالته الوافدة من عرب الجزيرة وفارس والهند وأفريقيا، مثل الأحسائيين «من منطقة الأحساء بالمملكة العربية السعودية» ثم بعد ذلك العمانيين جل العمل الوافد العامل في القطاع الزراعي قبل الاختراق الآسيوي له في السبعينات والثمانينات والتسعينات .

وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن حجم العمل المحلي مقابل الوافد في القطاع الزراعي في السنوات الممتدة من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٨٠: قد أنخفض بما نسبته من ٩١% (٦٩ ر.٣) عام ١٩٥٩ إلى ٧٦% (٣٥٦٢ ر.٣) عام ١٩٦٥، ثم عاود الانخفاض إلى نسبته ٧٠% (٢٩١١) عام ١٩٧١ و ٦٥% (٢٤٣٧) عام ١٩٨٠، وبالمثل نجد أن حجم العمل الأجنبي الذي ارتفع من حيث أرقامه المطلقة من ٣٠٢ إلى ١٠٩٢ عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٥، ثم ارتفعت نسبته ارتفاعاً طفيفاً إلى ٢٩% رغم انخفاض مساهمته المطلقة (٨٦٧) عام ١٩٧١ بفعل الهجرة المعاكسة للعُمانيين نتيجة للتغيرات السياسية التي جرت في عمان عام ١٩٧٠ وفي عام ١٩٨٠ وبفعل التوسع النسبي في القطاع الزراعي، فإن عدد العاملين الأجانب فيه قد ارتفع إلى ما نسبته ٣٤% (١٢٧٢) من الإجمالي العام للعاملين في هذا القطاع (٢٧٢ ر.١) ^(١٢).

وقد تعزى حجم الانخفاض في الأيدي العاملة المحلية في القطاع الزراعي خصوصاً في السنوات السابقة لعقد الستينات إلى حقيقة أن الكثير من الأيدي العاملة المستخدمة في الزراعة كالأطفال والنساء في الغالب لا يتم تضمينها في الإحصاءات الرسمية كما أن أرباب الأسر من المزارعين هم كذلك لا يرون فيها عمالة مستقلة يتم توظيفها بأجر بقدر ما هي عمالة غير مستقرة ويتم توظيفها وفق الظروف الأسرية، كما أن تدني حجم عمالة القطاع الزراعي قد يعود إلى حقيقة أن العمل في القطاع الزراعي متقلب يخضع في غالبه إلى الظروف البيئية كما أن العوامل الخارجية، كالسوق وملاكي الأرض الزراعية غالباً ما يكونون عوامل معيقة لاستخدام واسع للأيدي العاملة في القطاع الزراعي.

ودون شك فإن بروز قطاعات العمل الحديثة في مجال النفط والمال والخدمات قد ستقطب الكثير من الأيدي العاملة المحلية العاملة في هذا القطاع، الأمر الذي دفع البعض من أصحاب الأراضي الزراعية للاعتماد على العمالة الآسيوية كمصدر أساسي لقوة العمل في هذا القطاع حتى باتت تشكل ما يقارب من ٩٠% من الإجمالي العام للعاملين في هذا القطاع، وبشكل عام فإن حجم العاملين في القطاع الزراعي تجاوز في الغالب ٢٦% من الإجمالي العام للقوى العاملة في البحرين، وأن نسبة العاملين من الريفيين في القطاع الزراعي أصبح في الفترة الأخيرة لا تتجاوز ما نسبته ١% من قوة عمل المجتمع الريفي التي باتت في جلها تعتمد على قطاعات العمل الحديثة كمصادر أساسية للرزق، حيث تعمل قوة العمل الريفية غالباً في الاعمال المهنية الدنيا «كالفراشين»

(١٢) Baquer S. AL-Najjar. Social Change in Bahraini Village paper presented to the ٧ th World

Congress of Rural Sociology Bologna, Italy, June ١٩٨٨.

السوق، المراسلين.. إلخ وكذلك بعض الأعمال المهنية الوسطى وربما العليا في القطاع الرسمي والخاص^(١٣).

لقد أكسب العمل في قطاعات العمل الحديثة أو بالتحديد في قطاع النفط، العاملين من الريف قدراً من الانضباط الوظيفي لم يعهده من قبل وتبنياً واضحاً لبعض قيم البيروقراطية الحديثة من حيث تدرجية السلطة وكذا الخضوع لها في مجال العمل والالتزام بمواقيت العمل والراحة. إن ظروف وطبيعة العمل في القطاعات الحديثة تفرض على هؤلاء أن يكونوا على درجة عالية من الدقة والاحتراس وتفادي الأخطاء وإلا خضعوا للمحاسبة وأحياناً للعقاب، لقد أحدث العمل في هذه القطاعات دون شك تغييراً في مفهوم العمل والوقت لدى العاملين فيه من الريف.. إلا أنهم قد واجهوا في بادئ الأمر بعض المشكلات المتعلقة بالقدرة على التكيف مع البيئة الصناعية الحديثة إذا ما قورنوا بالعاملين من الأوروبيين .

لا تبدو عملية تكيف العاملين من الأوروبيين مع المشكلة إذ ما قورنوا بالعاملين من المحليين، وقد يعود ذلك إلى معرفتهم وخبرتهم المسبقة بأوضاع العمل في القطاع النفطي وإلى قدرتهم على الخروج بحلول للمشكلات الوظيفية التي يواجهونها. إلا أنهم دون شك قد يواجهون مشكلة التكيف مع أنماط الحياة السائدة في المنطقة^(١٤) .

إلا أن الجيل الثاني من هؤلاء المزارعين الذين تم ادماجهم في قطاعات العمل الحديثة منذ الستينات حتى الآن بدأ يظهر نوعاً من الانتظام والتكيف الوظيفي مع بيئة العمل، وكذا بدأ وبشكل واضح متمثلاً لبعض البيروقراطية الحديثة والمعرفة التكنولوجية، إلا أن كل هذا لا يبدو أنه قد تجاوز في كثير من الحالات الحدود الجغرافية لمؤسسة العمل، فعناصر النسق القيمي بقيت مشكلة لحركة المجتمع وانتظام علاقاته وبالتالي السلوك الاجتماعي لأفراده، أي أن التعامل اليومي مع التكنولوجيا والمعرفة الحديثة بها سواء أكان ذلك في إطار مؤسسة عمل أم في إطار المجتمع المحلي أم في مجتمع القرية لم ينتج تغييراً واضحاً في منظومة الثقافة المحلية، وأنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية، فمثلاً، رغم أن التغيير الواضح في الشكل العمراني للقرية رغ اندماجها في الاقتصاد المدني، اقتصاد المركز، ورغم أن عائلي أسرها هم من العاملين في قطاعات التوظيف الحديثة الصناعية والخدمية، إلا أن الشكل التقليدي للأسرة الكبيرة العدد المتعددة الزوجات لا زال قادراً على الاستمرار رغم تدني أحوال بعضها الاقتصادية، أي أن الاتجاه نحو الاكثار من

Ibid

(١٣)

Defid H. Finnie- Desert Enterprise: The Middle East Oil Industry in Its Local Enviroment., (١٤)

Harvard University Press, Campridc- ١٩٥٨p.٩٩.

«العيال» (الاولاد) أو الاكثار من الزوجات ،غير ذي علاقة بالمستوى الاقتصادي للأسرة المعينة بقدر ما هو ذو ارتباط علائقي بطبيعة النسق الثقافي السائد الداعم لذلك ،فمثلاً تشير إحدى الدراسات الحديثة إلى أن عدد الأسر في المناطق المدنية التي متوسطها من ٦ إلى ٨ أشخاص مثل ما نسبته حوالي ١. ٣٨% تليها أسر متوسطها من ٣ إلى ٥ أشخاص (٣. ٣٣%) ،مقابل ٨. ٢٩% في حالة الأولى و١٣% في حالة الثانية في المناطق الريفية ،وبالمقابل نجد أن ١. ٢٧% من الأسر الريفية تقع في فئة ٩ إلى ١١ شخص و٣. ٢٦% منها يقع في فئة ١٢ شخصاً فأكثر ،بمعنى آخر أن غالبية الأسر الريفية هي أسر كبيرة الحجم يزيد عدد أفرادها عن ٩ أشخاص ،في حين أن ١. ٧١% من الأسر المدنية تقع في الفئات الممتدة من ٣ إلى ٨ أشخاص مقابل ٨. ٤٢% في الريف ،ويلاحظ أن النسبة الأخيرة تمثل في الغالب تلك الجماعات ذات الأصول المدنية مستوطنة القرية أو أطرافها ^(١٥) .

من ناحية أخرى فإن العمل في القطاعات الاقتصادية الحديثة بالإضافة للتأثير الذي مارسه وسائل الإعلام المختلفة ،المرئية والمقروءة دفع باتجاه بروز بعض القيم الجديدة في أوساط بعض الجماعات القروية ،أو على الأقل بعض أفرادها ، يذهب بالاعتقاد ،أنه في ظل غياب العائد المالي المضمون للمنتوج الزراعي ،أو في بعض الحالات انتفائه التام ،فإن دخول الأبناء الذكور في العملية التعليمية سيساهم في تحقيق النقلة النوعية لهؤلاء ،أو أنه على الأقل سيحقق بعض الاستقرار المالي لأسر اعتمدت في الغالب عليه مصدراً للدخل ،كثيراً ما حدث بمعوقات بيئية وأخرى . اجتماعية .ومن الملاحظ أن دخول الأبناء الذكور كان أسبق في ذلك في كل المراحل من الاناث ،بل أنه بالأحرى بدأ مع بداية التعليم الحديث منذ مطلع العشرينات حتى الآن ،اما تعليم الاناث فلم يكن له الانتشار إلا في النصف الثاني من عقد السبعينات والثمانينات ،بسبب تركز أهالي الريف عن ارسال بناتهم للمدارس الرسمية .

وتجدر الإشارة إلى أن دخول الاناث من الريف للتعليم الجامعي ،قد أضفى بعض الشيء الطابع المحافظ على القطاع النسوي من التعليم الجامعي ..الذي بدا في قمة ليبرالية في عقد السبعينات ،من حيث انتشار الحجاب بأشكاله بين جيل طالبات الجامعة وكذا البراقع بأشكالها المختلفة .وبالطبع فإن سيادة الاجواء المحافظة في التعليم لا تعود فقط إلى ما قد يسمى «بترييف التعليم الجامعي» .. بقدر ما هو محصلة لسيادة الاتجاهات السلفية ؛الدينية والتقليدية الجديدة في الفكر الاجتماعي العربي بشكل عام ،ولا بد من الإشارة هنا ،إلى أن طبيعة النسق الثقافي السائد

(١٥) - إدارة الشؤون الاجتماعية . الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة البحرينية . البحرين وزارة العمل

والشؤون الاجتماعية . البحرين . ص ٢٨٨ .

في المناطق الريفية فرض على أفرادها أنماطاً معينة من السلوك ونماذج من الخيارات choices ، فالتكدس الواضح لطلبة المناطق القروية في كليات الآداب والتربية ، ولرغبة في العمل في قطاع التعليم وإلى حد ما التمريض ، يؤكد مرة أخرى أن طبيعة الانساق الثقافية السائدة تفرض بالتالي توجهات معينة بالنسبة للعمل ومجالاته، فما تقبل به المرأة في المدينة ليس هو الأكثر قبولاً للمرأة في الريف ، كما أن ما قد يواجه بالرفض قد لا تكون كذلك بعد فترة من الزمن ، فعمل المرأة في المدينة ذاتها كانت بداياته بالمجالات التقليدية ، في التعليم والتمريض ، إلا أن تعقد الحياة الاقتصادية وبداية التبنى الواعي أو اللاواعي لقيم الحداثة دفع باتجاه الدخول في المجالات المختلفة من النشاط الاجتماعي والاقتصادي ، فأسملة capitalization السلوك الاجتماعي بمعنى تبني بعض قيم الرأسمالية الحديثة هي إحدى محصلات الولوج القسري أو الطوعي في النظام الاقتصادي العالمي .^(١٦) .

وأخيراً فإن الاتجاهات الاجتماعية للطلبة والطالبات من ذوي الأصول الريفية تتسم في الغالب بالمحافظة ، فانتشار الحجاب أو ظاهرة التزوي الإسلامي في أوساط طالبات القرية ، بما وراءه من معانٍ وقيم ، جواز الموافقة . موافقة الآباء والأسر . على دخولهن للتعليم الجامعي ، فهو يمثل بالنسبة لمجتمع القرية الحجاب الحاجز يصون نساءهن من خدش المدينة أو بالأحرى من عدوان حداتها . بالإضافة لذلك فإن ارتباط العاملين من أفراد الأسرة الواحدة بأعمال مختلفة وبشماغل الحياة اليومية ، قد غير من مواعيد النقاء أفراد الأسرة على وجبات الطعام وكذلك أوقات النوم ، أو أنه قد أضعف من فرص حدوثها ، الأمر الذي ساهم في بروز قيم وربما عادات جديدة متعلقة بأوقات الطعام والنوم ، وكذلك موضوعات الحديث التي باتت جليها متمحوراً حول مشاكل العمل ، أو القضايا الاجتماعية والسياسية التي أصحبت مركز اهتمام وتركيز وسائل الأعلام الرسمية والخاصة .

الخاتمة

مرة أخرى فإننا نعيد ونكرر أنه رغم درجة التلكؤ الاجتماعي في تقبل الكثير من عناصر الحداثة بما تحمل من أوضاع ، إلا أن حجم الاجتياح الديني ، الاقتصادي والتكنولوجي الذي تعرضت له القرية يفرض على أفرادها بشكل إرادي أو لا إرادي تقبل جزء من قيم الحداثة التي حملتها التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة . فالعمل في القطاعات الحديثة ذات الطبيعة الوظيفية الغربية وكذا الانتشار الكبير للتكنولوجيا الحديثة في الانتاج أو الاستهلاك ، سيطلع بصماته على الثقافة التقليدية السائدة ، فالفردي منهم ، بما فيهم رفضوا الحداثة من جماعات الخطاب الديني كل مجل معارفهم حديثة ، وكذا بعض أنماط سلوكهم المعيشي صادرة نسبياً من الحداثة التي تعتبر واحداً من أركانها

^(١٦) . أنظر في ذلك : داربوش شايعان . النفس المبتورة : هاجس الغرب في مجتمعاتنا . دار الساقى لندن . ١٩٩١ .

الاساسية،من هنا فإن عملية التقاطب السوسيو . ثقافي التي يخضع له الفرد وبالتحديد في المجتمعات التقليدية ،تجعل منه فردا ثنائي الثقافة..يعمل في جانب منها بطريقة،هي في الغالب أقرب إلى الحداثة الغربية،ويترجم علاقاته بالأخرين من أفراد مجتمعه،أفقياً وعمودياً وبالخلق وخالقه من خلال نسق ثقافته التقليدية،فهي مرجعيته الأولى ومحكه ربما الأول في قبول هذا العالم أو رفضه.أنها . أي هذه المجتمعات . قد تبدو بالنسبة للبعض مهووسة مقتلعة من العصر المعاش،تحيا في زمن الاشواق السامية أو البدايات الخالدة لحضارة الشرق^(١٧) إلا أنها دون شك هي نتاج طبيعي لعملية تحديث لا تخلو في بعض محصلاتها من التشوه.

الفصل الثالث

سوسيولوجيا الجامعة في الخليج العربية

المقدمة

تمثل الجامعات في العالم الثالث،بشكل عام،وباستثناءات قد تكون بسيطة جداً جزءاً أساسياً من السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي السائد،ليس لها أن تشذ عنه أو أن تحيد عن ركبه،إذ ليس لها عن الركب العام بديل.أي بتعبير آخر، أن الجامعة كنظام اجتماعي فرعي في إطار النظام الاجتماعي العام،تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات الاجتماعية مع السياق الاجتماعي العام.إلا أن النظام الفرعي الجامعي يبقى مع ذلك وبفعل جدة تكوينه ومضامينه . وباستخدام التعبير البارسونزي . متسقاً مع متطلبات النظام الكلي،وبالتحديد نظمه الأكثر سيادة:النظم السياسية،والدينية،والاقتصادية^(١) . ولا بد لنا من التأكيد،أن علاقة الجامعة بالمجتمع ،سواء في اتجاهاتها السلبية أو الإيجابية،لا يمكن لها أن تتم دون معرفة آليات وطبيعة القوى المشكلة لهذه العلاقة في الإطار الفرعي الجامعي، أو المجتمعي الكلي. إن إشكالية هذه العلاقة، وتالياً معالجة أزمة الجامعات العربية،وتعوق دورها، لا يمكن فهمها إلا من خلال فهم إشكالية علاقة الفعل الثقافي، أو الثقافة، بالسلطة في المنطقة العربية ، هذه العلاقة التي قيل عنها الكثير، ولم نفلح لحلها إلا النزر اليسير . وحتى هذا النزر لم يأت إلا متسقاً مع تطلعات وحاجات أكثر يظم المجتمع

^(١٧) نفس المصدر السابق . ص ١٨١ .

^(١) محمد السيد سليم،«الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم»الفكر العربي،السنة ٣. العدد ٢٠ (آذار / مارس .

نيسان / ابريل ١٩٨١).

قوة وسيادة^(٢). ويمثل هذا الفصل محاولة لتحليل 'آليات فعل القوى الفاعلة في الجامعات الخليجية، ممثلة في : أولاً، الإدارة الجامعية، وطبيعتها، وثانياً، الهيئة التعليمية، وأخيراً الجسم الطلابي.

أولاً - في الإدارة الجامعية الخليجية

يمكن تقسيم الإدارة الجامعية في هذا المحيط الإقليمي إلى مجموعتين أساسيتين : مجموعة محلية احتلت رئاسة العمل الجامعي بفعل ريادتها في الحقل التعليمي العام، أو قد جئ بها عبر المؤسسة البيروقراطية الرسمية لتمثيل الجسم الإداري المحلي في مواجهة الإدارة الوافدة، ومجموعة ادارية، وافدة قد جئ بها لشح، أو لضعف، الإدارة المحلية، أو لتجاوز معضل خلافي اجتماعي محلي أو لكونها طيبة في يد متخذ القرار. ما يهمننا في هذا القول، إن المجموعة الإدارية المحلية، التي رغم ثراء خبرتها البيروقراطية السابقة، يعوز بعضها المعرفة بالعمل الجامعي، من حيث أعرافه وضوابطه، أو لنقل تعوزها «المرونة» الادارية هنا، مقابل «الصرامة» في الأجهزة الادارية الرسمية الأخرى، أو إن بعضها، رغم عراقته الأكاديمية، تعوزه الموهبة الادارية. وقد أفرز كل ذلك نوعاً من عدم الرضا الإداري، وربما الأكاديمي، في سنوات قيادتها للتعليم الجامعي. وهي رغم تكمنها من أن تكون على قمة العمل الجامعي، تخشى أن يطاح بها في أي تغيير، قد يتطلب نوعاً من التجديد، والتحديث والمجيء، بما يسمى هنا، «بالدماء الشابة». ومن دون شك، هناك الكثير من المتغيرات المجتمعية التي لا زالت فاعلة في المجتمع، والتي دفعت، ولا زالت تدفع، باتجاه أن تكون مؤسسات التعليم الجامعي، رغم حداثة بعضها، مؤسسات لا خلافية مستكينة أحادية التطور مقادة أكثر من أن تكون قائدة، مجتمعية، سكنوية أكثر من أن تكون فاعلة ومتغيرة. بمعنى آخر، أن تكون هذه المؤسسة متسقة مع أكثر أنساق المجتمع قوة، وربما معضدة لها. ولا يغيب عن البال هنا أن بعض «الدماء الجديدة» التي تمكنت، أو مكنت، من أن تصل إلى ريادة العمل في هذه المؤسسات العلمية، والتي رغم معرفتها بمواطن العلل ومواقع الخلل وعناصر الخطأ، تتعاضى عن ذلك إما لمصلحة ذاتية ورغبة في اعتلاء السلم الوظيفي، وإما لأن الخوف قد تمكن منها، وإما لعدم رغبتها في الدخول في متاهات الصراع الإداري أو في اختلاقه، أو لأن بعضهم قد طاب له البقاء في المنصب الإداري، ويطمع في المزيد. لهذا فهو قد عمل، ويعمل، بكل ما أوتي من قوة اجتماعية وحصافة عقلية ليسرمد مدة بقاءه، لا يقبل دون ذلك بديلاً، ولو استعدى ذلك الإطاحة بكل المعايير الأخلاقية للعملية العلمية. بتعبير آخر، يعتقد البعض من الإدارة المحلية انه قد جاء إلى سدة الإدارة الجامعية ليقبى، وهو في ذلك فاعل بكل ما أوتي من قوة اجتماعية وحصافة علمية، علماً بأنه في فعله هذا يناقض مبدأً أساسياً

(٢) الانتلجنسيا العربية، تحرير سعد الدين إبراهيم، سلسلة الحوارات العربية (عمان: منتدى الفكر العربي،

وعاما قد دعا اليه قبل وصوله إلى دفة صناعة القرار، وعرفاً تسير عليه معظم المؤسسات الجامعية، وهو دون أن (Rotation) التنصيب في المراكز الادارية الجامعية، من اجل تنويع الخبرة وإثرائها. وللأسف الشديد، فإن بعض هؤلاء قد احتكر صناعة القرار الجامعي لفترة قد طالت، كما حصر الغنائم الاقتصادية والاجتماعية، وربما العلمية، في اطار رعيته. وقد يخوله أحياناً، تصدده الوظيفي واحتكاره صناعة القرار الجامعي أن يقنن السميات الوظيفية وشروط احتلالها بالصورة التي تقربها منه، أو أنها تتيح لمن هم في ثوبه قدراً من السيادة والظفر^(٣).

من ناحية أخرى، شهدت بعض الجامعات الخليجية ظاهرة تصميم بعض المناصب لتناسب أشخاصاً بعينهم، مكونين بذلك إمبراطوريات بيروقراطية فاقت في ذلك الإمبراطوريات البيروقراطية في الكثير من دول العالم الثالث وقد علق أمير جامعة الكويت السابق الدكتور عبد المحسن العبد الرزاق على ذلك بالقول: «...أعتقد أن الجامعة [جامعة الكويت] يجب ألا يكون عندها مناصب أو تعيينات دائمة إذا كان منصب الأمين العام يجدد، فلا مانع من ذلك ولكن لا يجب أن تكون هناك مناصب دائمة، لأننا في النهاية مجتمع متحرك، إذا جاء شخص غير صالح أو استنفدت قدراته في منصب ، هل يكتب علينا أن نظل معه حتى النهاية؟...»^(٤).

ومن الحق القول إن هنا بعض المحاولات الادارية الجادة لتصحيح مسار بعض المؤسسات الجامعية قامت بها الفئة الجديدة من الإدارة المحلية، رغم أن خبرتها حين بدء قيادتها للعمل قد تعتبر حديثة أو محدودة، وأنها . أي هذه الفئة . قد جيء بها في الأساس يعرض التصحيح، بعد أن عمت الفوضى الادارية والأكاديمية الجامعات.

وحديثنا عن الإدارة الجامعية المحلية يشمل كذلك فئة من الجهاز الإداري غير الأكاديمي، وصل بعضها إلى القرار بفضل انحيازه الإثنو . اجتماعي، أو سيا . ديني، رغم قصور أدائه الإداري والمعلوماتي في مجال العمل والمعرفة. ومن الملاحظ أن بعض عناصر هذه الفئة، وبفعل موقعه الإداري، قد انحاز إلى بعض الفئات الإدارية المتصارعة سواء كانت في ذلك متسترة بالغطاء الوظيفي أو الاجتماعي وهي أحياناً، وبفعل تمرسها في البيروقراطية الجامعية ، تشكل مصدر تعطيل لدينامية النظام التعليمي، وهي أشبه ما تكون بالجماعة البيوروباثولوجية ، أسوأ أنواع الجماعات البيروقراطية^(٥) .

(٣) حسن الابراهيم، التنمية والتعليم... وجهاً لوجه (الكويت: دار السلاسل، ١٩٨٩)، ص ١١٥.

(٤) جريدة القبس (الكويت)، ٢١/٤/١٩٨٦.

(٥) . الابراهيم، المصدر نفسه، ص ١١٥.

أما المجموعة الأخرى، ونقصد المجموعة الوافدة، فإنها، بحكم غربتها، وربما بسبب محدودية الصلاحيات التي منحتها، تفتقد القدرة على الحسم في اتخاذ القرار، وقد لا يكون ذلك ناتجا عن ضعف ذاتي، فبعض أفرادها يتمتع بالخبرة العلمية والإدارية المتقدمة. وهي محصلة جدته في العمل أو جده درايته بالكثير من الإشكاليات المجتمعية القائمة، التي يعمل في إطارها، أو لعدم رغبته في أن يكون طرفاً فيها، أو أن بعضها، وبفعل معرفته للعبة الداخلية، قد أدار الصراع بين الأطراف المحلية بالصورة التي لا تجلب لموقعه، أو لنمو نفوذه، أي ضرر. ولا بد من القول هنا إن بعض أفراد المجموعة الوافدة، والعاملة في الحقل الجامعي، بسبب ارتباطها بعقود عمل مؤقتة، ولا ارتباطها في بعض الحالات بأصحاب القرار من الفئة المحلية، فإن ذلك قد يجعل منها طرفاً طبعاً، يقبل بكل شيء، حتى ولو كان ذلك على حساب العملية التعليمية ونزاهة العمل الأكاديمي. كما أن بعضها الآخر قد دخل في صراع نفوذ مع الجماعات الوافدة الأخرى، أو أنه قد توارى خلف الياطات المحلية، أو أنه عزز من قوته بخلق بطانات محلية ووافدة تؤازره وتدعمه. ولا ننسى ونحن في هذا السياق، الإشارة إلى أن الإدارة الوافدة ربما كان لها في جها، دور تأسيسي للجامعات المحلية. كما أن بعضها قد عز عليه أن يرى تغليب الاعتبارات الذاتية أو تلك السيا . اجتماعية على الكلام، والنزوح على البقاء. إن وضعاً كهذا شكل، أحد مواقع الضعف الخطيرة في مسيرة التعليم الجامعي في منطقة الخليج العربي. والتي ستترك دون شك بصماتها أو لنقل أثارها على مستقبل التعليم الجامعي في المنطقة .

ولا يخفى أن التطورات الأخيرة التي مرت بها المنطقة العربية ومنها منطقة الخليج العربي قد ساقطت إلى دفة بعض إدارات المؤسسات الجامعية قوى إدارية حولت هذه الجامعات، أو بعض مؤسساتها (كالكلليات أو الأقسام... إلخ)، إلى قطاعات مغلقة على البعض دون البعض الآخر، أو إلى حلقات للصراع الديني . اجتماعي ت أو السيا . عقائدي ، والذي، كمحصلة له ، أبعدت هذه الجامعات ع وظيفتها الأساسية في إكساب المعرفة واكتسابها، وبذلك حولت إلى مؤسسات منحازة، غير مستقلة في وظيفتها الاجتماعية ومعوقة من الداخل بالقيود الديني . اجتماعية أوسيا . عقائدية أو بالصراعات الأثنية وأحياناً كثيرة العشائرية. فالطبيعة التي ينتمي إليها بعض أولئك في عمومها، قد لا تسمح بأي شكل من أشكال موضوعية المعرفة العلمية، أو أستقلالها، ولو في إطارها الضيق. ولا بد من القول إن سيادة الخطاب القومي العربي وكذا الاسلاموي في أوساط طلبة بعض الجامعات الخليجية في الستينيات، والسبعينيات والثمانينيات قد أثار مخاوف مؤسسة الدولة، من تأثير الصراعات المستفحلة بين الجماعات القومية والليبرالية من ناحية والاسلاموية من ناحية أخرى على العملية التعليمية في مستواها الجامعي، وكذلك الخوف من تسييس الجامعة والطلبة على السواء مما

دفع بها إلى تقييد ذلك في إطار المحافظة على سلامة الجامعة، وتأكيد خلوها من الصراعات السياسية. وقد لمح وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الاحمد الجابر في مناقشة له في مجلس الأمة الكويتي السابق إلى بعض هذه المخاوف على إثر استضافة الجمعية العلمية في جامعة العليمة في جامعة الكويت بعض رموز حركة المعارضة في البرلمان الكويتي في الثمانينات بالقول: «أنا أقول (إننا) لن نسييس الجامعة ولن تكون مقراً سياسياً، هناك مجلس أمة ولك شخص يقول ما يشاء تحت قبة المجلس... ولكن لن نقبل بتسييس الجامعة»^(٦).

وبالرغم من شرعية هذه المخاوف، إلا أنها مع ذلك لم تشمل الأطراف الأخرى

(٦) جريدة القبس (الكويت)، ٢٠ / ٤ / ١٩٨٦.